مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ. د / سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير : أ. د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

نائب رئيس التحرير : أ.م. د / أحمد سالم - وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ. د / محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ. د / فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ. د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ. د / جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ. د / عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د / إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د / محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد السادس والستون - الجزء الثالث - ذو الحجة ١٤٤٤هـ - يوليو ٢٠٢٣ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها ... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

محتويات العدد

- توظيف المواقع الإخبارية المصرية لمقاطع الفيديو في تغطية الحوادث عبر صفحاتها على الفيس بوك «دراسة تحليلية» — ١٠٥١
  د/ محمود إسماعيل عبد الرؤف الضبع

- دور صحافة الفيديو في توعية الجمهور السعودي بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ (دراسة ميدانية) — ١١٤٧
  د/ خالد بن إبراهيم الحمود

- تقييم تجربة استخدام المستهلك المصري لتطبيقات كوبونات الخصم والاسترداد النقدي عبر الهواتف الذكية (دراسة ميدانية في ضوء نموذج S.O.R) — ١٢١١
  د/ إيمان سيد أحمد السيد

- فاعليَّةُ توظيفِ تطبيقاتِ التَّصويرِ ٣٦٠ درجةً في تنميةِ مهاراتِ صناعةِ المُحتوَى الإخباريِّ الرَّقميِّ لدى طلابِ كليَّاتِ الإعلامِ (دراسةٌ شبهُ تجريبيَّة) — ١٣٠١
  د/ منَّةُ اللهِ كمال موسى دياب

- الخطاب النسوي الرقمي للمرأة المصرية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: دراسة كيفية — ١٣٩٣
  د/ إنجي محمد بركة

- اعتماد الجمهور المصري على الأعمال التاريخية بمنصة نتفليكس كمصدر للمعلومات: دراسة ميدانية — ١٤٦١
  د/ عمر الإبياري

- معالجة القنوات الإخبارية العربية للقصص الخبرية باستخدام تقنيات الواقع المعزز - دراسة تحليلية — ١٥٠٧
  د/ محمد صلاح يوسف

- تعرض الأطفال المصريين لإعلانات المؤثرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى التطلعات المادية لديهم: دراسة ميدانية
  د/ هدى إبراهيم الدسوقي ١٥٤٧

- تفاعلية طلاب الإعلام التربوي في مواجهة الأخبار الزائفة بمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بمهارات التربية الإعلامية الرقمية لديهم
  د/ بوسي فاروق محمود غندر ١٦١٣

- أثر استخدام الوسائط المتعددة في الإعلانات التلفزيونية على إدراك الشباب الجامعي المصري للمحتوى المقدم: دراسة شبة تجريبية
  د/ هالة غزالي محمد الربة ١٧١٩

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	ISSN-P	ISSN-O	السنه	نقاط المجله
1	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية، كلية الاعلام	2536-9393	2735-4008	2023	7
2	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-914X	2682-4663	2023	7
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادي، كلية الإعلام	2536-9237	2735-4326	2023	7
4	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9158	2682-4620	2023	7
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9131	2682-4671	2023	7
6	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	1110-5836	2682-4647	2023	7
7	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأي العام	جامعة القاهرة،كلية الإعلام، مركز بحوث الراى العام	1110-5844	2682-4655	2023	7
8	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2023	7
9	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق	2357-0407	2735-4016	2023	7
10	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة القاهرة، جمعية كليات الاعلام العربية	2356-9891	2682-4639	2023	7
11	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	Egyptian Public Relations Association	2314-8721	2314-873X	2023	7
12	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري	جامعة بني سويف، كلية الإعلام	2735-3796	2735-377X	2023	7
13	الدراسات الإعلامية	المجلة الدولية لبحوث الإعلام والاتصالات	جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون	2812-4812	2812-4820	2023	7

الخطاب النسوي الرقمي للمرأة المصرية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: دراسة كيفية

The Digital Feminist Discourse of Egyptian Women Through the Social Networking Site Facebook A Qualitative Study

د/ إنجي محمد بركة

مدرس بكلية الإعلام - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

Email: engybaraka@hotmail.com

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة أحد أشكال الحراك الرقمي، المتمثل في مجموعات مناهضة العنف ضد المرأة في المجال العام، ويضم هذا الحراك عشرات المجموعات المختلفة، ويشكل نواة لحركة اجتماعية قيد التشكل تضم عدة خطابات، بعضها نسوي، وبعضها حقوقي عام، وإن كانت تشترك جميعها في طرحها، وبقوة، لسؤال سلامة الجسد ووجود النساء في المجال العام. وتركز الدراسة تحديدًا على ثلاث نقاط أساسية، هي: آليات بناء كل من خطاب الحركة (Framing)، وطرق العمل على الأرض (Repertoires)، والتأثير المتبادل بينهما، والعلاقة بين الخطابات النسوية المختلفة التي طرحتها تلك المجموعات، وأخيرًا كيفية بناء مشكلة العنف ضد المرأة من قبل تلك المجموعات كمشكلة اجتماعية، ودور الخطابات النسوية المختلفة في صياغة تلك المشكلة.

وتُركز هذه الدراسة الإثنوجرافية القصيرة على عدد من المجموعات الناشطة في إطار الحركة الأوسع لمناهضة العنف ضد المرأة، هي: قوة العمل المناهضة للتحرش والعنف ضد المرأة، وحركة بصمة، والمنظمة النسوية «نظرة للدراسات النسوية»، والمجموعة الإلكترونية «ثورة البنات»، وذلك نظرًا لطبيعة دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوصول إلى آلاف الشابات والشباب، وبشكل خاص تطوير ما يُعرف في أدبيات الحركات الاجتماعية الجديدة بـ «النضال الرقمي من أجل الاعتراف»، أي بلوغ الشروط الاجتماعية التي تُمكِّن فئة ما من الحصول على حق معين سلب منها تاريخيًا، يناضل الفاعلون الرقميون هنا بالأساس من أجل «تغيير التقييمات الجماعية والحصول على التقدير الاجتماعي، أي بكلمة واحدة من أجل بلوغ الشروط الاجتماعية للاعتراف». وتعتمد منهجية البحث الميداني في هذه الدراسة على المقابلات البحثية المُطوَّلة مع عدد من الناشطات المنخرطات في المجموعات والمنظمات والحركات السابقة الذكر.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف، النشاط رقمي، مواقع التواصل.

Abstract

This study deals with one form of the digital movement represented by groups to combat violence against women in the public sphere. This movement includes dozens of different groups, forming the nucleus of a social movement in the making that includes several discourses, some of which are feminist, and some of which are general human rights, although they all share in raising, strongly, the question of bodily integrity and the presence of women in the public sphere. The study specifically focuses on three main points: the mechanisms of constructing each of the movement's discourse (Framing), methods of working on the ground (Repertoires), the mutual influence between them, the relationship between the different feminist discourses put forward by those groups, and finally how to construct the problem of violence against women by These groups as a social problem and the role of different feminist discourses in formulating that problem.

Given the breadth of these movements and groups and the multiplicity of actors in them, this short ethnographic study focuses on a number of active groups within the framework of the broader movement to combat violence against women, namely: the Anti-Harassment and Violence Against Women Action Force, the Bassma movement, the feminist organization Nazra for Feminist Studies, and the electronic group The "Girls' Revolution", due to the nature of the role played by social networking sites in reaching out to thousands of young women and men, and in particular the development of what is known in the literature of new social movements.

Keyword: Women; Violence; Digital activity; Social network

مقدمة:

يحتفل العالم باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الموافق 25 نوفمبر 2016، في محاولة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضاء على العنف الممارس ضد المرأة بمختلف أشكاله، وهو اليوم الذي سمي باليوم البرتقالي لكي يبعث الأمل في نفوس المجتمع ليناهض العنف ضد المرأة. ويتخذ العنف ضد المرأة أشكالًا عدة؛ ويمكن أن يشمل عنفًا بدنيًا وجنسيًا ونفسيًا، وإساءة معاملة اقتصادية، واستغلالًا في سلسلة من الأوضاع المتدهورة؛ تبدأ من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة تتجاوز الحدود الوطنية. وتعد تسمية أشكال ومظاهر من العنف ضد المرأة خطوة مهمة نحو الاعتراف بها ومعالجتها، وقد أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام 2001 أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس، أو لإساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالبًا ما تكون هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفنه[1].

كما تتفاوت أشكال العنف ضد المرأة ومظاهره باختلاف السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مجتمع ما أو دولة ما، فربما تزداد بعض أشكال العنف أهمية، بينما تنخفض أهمية بعضها الآخر كلما مرت المجتمعات بتغيرات ديموغرافية وإعادة تشكيل الاقتصاد وتحولات اجتماعية وثقافية؛ فالعنف الاقتصادي على سبيل المثال، يشمل كل الأفعال الهادفة إلى حرمان النساء من التمتع بالموارد لتلبية احتياجاتهن للعيش بكرامة، مثل منعهن من العمل، أو إجبارهن على العمل والاستيلاء على مواردهن، وشُحّ الموارد المالية التي تعطى لهن أو عدمها، والاستيلاء على ممتلكاتهن وسلبهن حقهن في الإرث[2].

وقد أصبح العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، وتبذل الدول العديد من الجهود لمواجهة العنف من خلال الاتفاقيات الدولية، والسياسات الحكومية، والبحوث الأكاديمية، لذا أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993 تعريفًا للعنف ضد المرأة، يقضي بأنه: "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو من المحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة جسمية، أو جنسية، أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وهذا التعريف يتضمن مجموعة عريضة من أعمال العنف التي قد تقع في المنزل أو في مجموعة متنوعة من الأماكن العامة (مثل أماكن العمل، والأسواق)، ومرتكبو العنف ضد المرأة يشملون الأزواج، والأقارب، والمعارف، وزملاء العمل، والغرباء، والأفراد المسلحين، ومؤسسات الدولة[3].

ومن أشكال العنف التي انتشرت في الآونة الأخيرة، وأوضحتها أدبيات عديدة العنف الذي يحدث في إطار المجتمع الخارجي (المجال العام/ المجتمعي)، ويُقصد به "العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات خارج إطار الأسرة، ويمكن أن يصدر عن أشخاص غرباء، أو عن أشخاص من المحيط الاجتماعي للنساء".

وقد خطت الدولة المصرية خطوات جادة لمكافحة العنف ضد المرأة منذ عدة سنوات، سواء في مجال تعديل التشريعات أو وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج؛ إلا أنه ما زالت توجد فجوة في توفير الحماية للمرأة؛ ولا يزال العنف ضد المرأة يتربص بها، سواء في المجال الخاص (المنزل)، أو المجال العام (الشارع والعمل)، وربما حظي العنف ضد المرأة في المجال العام ببعض الاهتمام خلال السنوات الماضية، عبر نساء وفتيات قررن مواجهة الأمر والضغط من أجل تعديل المنظومة القانونية والاجتماعية؛ لكن يبقى العنف في المجال الخاص أمرًا مسكوتًا عنه، رغم وصوله إلى القتل أحيانًا، وحدوثه بنسب قريبة من العنف في المجال العام، مع الأخذ في الاعتبار أن النسبة المعلنة لا تُعبر عن حقيقة المشكلة؛ إذ يُنظر إلى العنف الأسري على أنه شأن داخلي لا ينبغي التصريح به علنيًا.

وفي عام 2015 أطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد

المرأة، ولا شكّ أنّ مصر تشهد في الوقت الراهن دفعة كبيرة للخطاب الرسمي حول حقوق المرأة، لكن يكشف تزايد حوادث العنف المفضي للموت وتكرار العنف المجتمعي بأشكاله المختلفة أنّ الجانب البنيوي لمواجهة العنف وعلاج توازنات القوى التي تنتجه ما زال غائباً عن هذه السياسات. كما تؤكّد دراسة نقدية صادرة عن مركز "نظرة" للدراسات النسوية "غياب التوجّه النسوي" بشكل شبه تامّ عن هذه السياسات، مع استبعاد المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في كتابتها وتفعيلها. ومع وجود تحرّك مشهود من المؤسسات القانونية والدينية والإعلامية للتعامل مع العنف وملاحقة الجناة؛ إلّا أنّه توجد حاجة لسياسة أكثر شمولًا وتكامليّة لمواجهة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بخاصّة ما يفضي منها إلى الموت.

وتتناول الدراسة الحالية أحد أشكال الحراك الرقمي، المتمثل في منشورات مناهضة العنف ضد المرأة في المجال الرقمي؛ إذ يُشكِّل هذا الحراك نواة لحركة اجتماعية تضم عدة خطابات، بعضها نسوي، وبعضها حقوقي عام، وإن كانت تشترك جميعها في طرحها، وبقوة، لسؤال سلامة الجسد وسلامة وجود النساء في المجال العام على نطاق أوسع. وتُركِّز الدراسة الحالية تحديدًا على ثلاث نقاط أساسية، هي: سياقات بناء الخطاب نحو هذه القضايا عبر المواقع المتخصصة المعنية بقضايا المرأة، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي (**Framing**)، وخطاب مناهضة العنف ضد المرأة على وجه التحديد، والتأثير المتبادل بينهما، والعلاقة بين الخطابات النسوية المختلفة التي طرحتها تلك المجموعات، وأخيرًا كيفية الحشد والبناء (الرقمي) لمشكلة العنف ضد المرأة من قِبل تلك المجموعات كمشكلة اجتماعية، ودور الخطابات النسوية المختلفة في صياغة هذه المشكلة.

أولًا: مشكلة الدراسة

نظرًا لطبيعة دور مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص تطوير ما يُعرف في أدبيات الحركات الاجتماعية الجديدة بـ"النضال الرقمي من أجل الاعتراف"؛ أي بلوغ الشروط الاجتماعية التي تُمكِّن فئة ما من الحصول على حق معين سلب منها تاريخيًا. يناضل الفاعلون الرقميون هنا بالأساس من أجل تغيير التقييم الجمعي لوضعهم ولقضيتهم، والحصول على التقدير الاجتماعي، أي من أجل بلوغ الشروط الاجتماعية للاعتراف بهم.

وبحسب التقرير العالمي لحقوق الإنسان، استطاعت النساء العربيات استغلال مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير الحر عما يواجهن من انتهاك لكرامتهن واستغلال لصمتهن، كما في بعض القضايا مثل التحرّش الجنسي، وحشد آلاف المناصرين لها، واستطاعت هذه المواقع التوغل في مجتمعات عربية عُرفت بالقبلية المُغلقة[4].

وقد استغلّت المرأة العربية الفضاءات الرقمية، فأوجدت لنفسها مساحة كبيرة للتعبير عن آرائها وانشغالاتها حول القضايا الأكثر اهتماماً لها، فاتخذت من وسائل الإعلام الجديد منصّة للتحدث عن مختلف هذه القضايا والأفكار والتوجّهات، والكشف عن الانتهاكات وأشكال العنف المُتعدّدة، فاستفادت من منصّات (فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر، وتيك توك،...) ويوتيوب، إضافةً إلى المواقع الإلكترونية والمدونات، وغيرها من الوسائل التي سمحت للمرأة بالتعبير عن آرائها ومناقشة قضاياها بجرأة دون خوف من المحاسبة[5].

ونظراً لاتساع تلك الحركات والمجموعات، وتعدد الفاعلين فيها، تُركِّز هذه الدراسة الكيفية على تحليل الخطاب النسوي الرقمي للمرأة المصرية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وذلك من خلال قراءة نقدية لبنية هذا الخطاب، وتموضعاته، واتجاهاته. وهو الخطاب الذي تجسَّد في منشورات الحركيات وغير الحركيات من مستخدمات فيسبوك من المصريات، وعبَّرن عنه من خلال عدد كبير من الهاشتاجات.

ثانياً: أهمية الدراسة

- تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع ما لوحظ من تزايد عدد النساء اللواتي يلجأن إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لرفع أصواتهن حول موضوعات مختلفة تتعلق بحقوق النساء، والدعوة إلى التصدي للعنف الأسري ضد المرأة، وهو ما يثير تساؤلات بشأن طبيعة القضايا التي تطرح عبر هذه المواقع، وجدوى هذه النشاطات.
- تنبع أهمية الدراسة كذلك من طبيعة ما تُظهره دراسات وإحصائيات من تزايد إقبال المرأة العربية على استخدام منصات التواصل الاجتماعي؛ إذ تُشير الدراسات التي أُجريت على المدونات مثلًا إلى أنهن يساعدن في توليد الأفكار والمعرفة، ويتحدين المشكلات الاجتماعية، وأنّ هذه الوسائل التكنولوجية

والشبكات الاجتماعية تحمل حرصاً عند النساء لتبادل الخبرات من دون حواجز مانعة وحُرّاس على المحتوى.

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المعرفية لحقيقة الحركة النسوية كتيار فكري له جذوره الممتدة، وخصوصاً من المنظور التاريخي والثقافي، وانعكاسات ذلك على الساحة الفكرية العربية، التي يبدو أنها قد وجدت في شبكات التواصل الاجتماعي فضاءها المناسب لنشر أفكارها وممارساتها.

ثالثًا: أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى رصد مكونات وسمات وسياقات الخطاب النسوي المرتبط بقضايا العنف ضد المرأة المصرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- كما تهدف الدراسة كذلك إلى رصد أطروحات الأسباب والحلول المرتبطة بالقضايا أولًا، ثم المرتبطة بالسياقات المجتمعية التي تؤدي إلى حدوث أو تقليص هذه الظواهر أيضاً.
- تستهدف الدراسة، أخيراً، التعرف على القوى الفاعلة المستخدمة في تشكيل الخطاب النسوي المرتبط بقضايا العنف ضد المرأة المصرية، ومرجعيات تقديم هذه القوى في الخطاب، والآليات المستخدمة لجعل مواقع التواصل الاجتماعي ملاذًا لقضايا النساء في الوقت الراهن.

رابعًا: الدراسات السابقة

1- **دراسة باراثانا بارمار Prarthana Parmar** (2021)[6]، **بعنوان: "الحراك النسوي عبر المنصات الرقمية في الهند".**

استهدفت الدراسة رصد وتحليل العوامل الاجتماعية والتكنولوجية التي تفسر إحياء الحركة النسائية في دولة الهند، والبحث في كيفية استخدام النسويات للوسائط الرقمية لنشر الوعي بقضيتهن، وتأثيرات هذا الاستخدام على القضية النسوية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وأداة تحليل المضمون، بالتطبيق على مجموعة من المنتديات النسوية عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك – تويتر – إنستجرام).

وأكدت نتائج الدراسة أن النسوية الرقمية تعد أمراً حيوياً بالنسبة للهند والمجتمع العالمي، لأنها أداة فعَّالة لإنشاء الحركات الاجتماعية وسيلة لتحقيق التغيير الاجتماعي، كما توفر مساحة كبيرة لإدارة النقاشات التي تكون فيها النساء على استعداد لمشاركة أفكارهن وآرائهن وخبراتهن وقصصهن دون أن إسكاتهن أو قمعهن من جانب الآخرين. وأضافت النتائج أن الظهور العالي للنسوية الرقمية بعد ظهور الإنترنت أدى إلى زيادة الأصوات النسائية وتوصيلها إلى الجمهور العالمي في كل الأوقات، مع زيادة وتنوع الأنشطة التفاعلية والتشاركية. وأشارت النتائج إلى أن النظريات النسوية يجب أن تواكب التقدم التكنولوجي، كما أن الثورة الرقمية النسوية والتقنيات التكنولوجية تعيد تعريف وسائل الإعلام العالمية وشبكة الإنترنت؛ باختراق الاحتكارات التقنية الأبوية الكبرى والهيمنة الذكورية التي تغذي العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة في المجتمع، كما أدى الوصول السهل إلى شبكة الإنترنت وجميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى مساعدة النساء على استعادة السيطرة وتحقيق الاستقلال والتمكين.

2- **دراسة دوناتو(2020) .Donato S[7]، بعنوان: "العنف القائم على النوع الاجتماعى في العلاقة بين الجنسين: دراسة تطبيقية مقارنة على إسبانيا وإيطاليا".**

استهدفت الدراسة رصد وتحليل أساليب تعامل الدول الأوروبية مع حالات العنف المُمارس ضد المرأة خلال فترة انتشار وباء كوفيد 19 ودرجة استجابة الحكومة لهذه القضية، بالتطبيق على دولتي إسبانيا وإيطاليا، بوصفهما من أكثر الدول تضرراً من الجائحة، مع المقارنة بينهما، وفي سبيل ذلك، وظَّفت الدراسة مناهج نوعية متعددة.

وأكدت الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج أن الأزمات وحالات الإغلاق تؤدي إلى تفاقم أعمال العنف، وتعيد إرساء التسلسل الهرمي للسلطة داخل الأسرة التي قد تكون عادةً معتدلة، وأن معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية أصبحت أحد أكثر الأهداف التي يسعى إليها صانعو السياسات، ورغم أن العنف القائم على النوع الاجتماعي تُعد قضية اجتماعية واسعة الانتشار، وظاهرة قائمة عبر السنوات الماضية، فهي تمر الآن بمرحلة حرجة وحاسمة. وأضافت النتائج أن الاختلافات وأوجه التماثل بين الدولتين محل الدراسة أثرت في أجندات صنع السياسات حول قضايا العنف ضد المرأة، وخلفياتها التاريخية؛ فلا يوجد قانون متكامل بشأن هذه القضية في إيطاليا رغم وجوده في إسبانيا

منذ عام 2004، وفي حين استطاعت الحركات المستقلة في إسبانيا التأثير على قرارات الأجندة السياسية فيما يتعلق بقضية العنف ضد المرأة خلال فترة انتشار الوباء، فإن إيطاليا يوجد بها عدد أقل من الحركات النسائية وعدد أكبر من النساء الديمقراطيات (النساء اللاتي لهن دور في الحكومة ومختلف الإدارات). وخلال فترة الإغلاق التي استمرت مدة ثلاثة أشهر، ظهرت في إيطاليا إجراءات مضطربة ومترنحة للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة، في حين اتخذت إسبانيا إجراءات وخطوات مباشرة لمواجهة هذه الظاهرة، مع سيادة حالة من الوعي الشامل بحركات المجتمع المدني التي تسعى لاتخاذ السياسات والقيام بالأعمال التي من شأنها أن تحد من جميع أشكال العنف ضد المرأة.

3- **دراسة جى يونج ين (2020) Ji-Yeong Yun[8]، بعنوان: "النشاط النسوي عبر شبكة الإنترنت كنمط جديد من التفاعل بين شبكات النسويين".**

استهدفت الدراسة استكشاف الأبعاد الوجودية والقيمية والسياسية للنشاط النسوي القائم على التواصل الرقمي على مستوى المجتمع الدولي ودولة كوريا الشمالية، من خلال البحث في النشاط النسوي عبر شبكة الإنترنت بصفتها وسيلة أتاحت التفاعلية بين كيانات مختلفة، وأدت إلى إيجاد نظام بيئي جديد تستخدم فيه الناشطات من النساء الوسائط الرقمية الجديدة ساحة للتعبير عن أفكارهن، وممارسة معاركهن للدفاع عن حقوقهن وحماية أنفسهن، وهي دراسة تحليلية، استخدمت نظرية شبكة الأطراف الفاعلة.

وأكدت نتائج الدراسة أن الناشطات النسويات يستخدمن منصات اجتماعية مختلفة، مثل: (Instagram - Twitter- YouTube) للتفاعل وإنتاج القضايا السياسية النسوية، ومشاركة الصور النسوية؛ لإنهن من منتجي المحتوى الرقمي وليس فقط من مستهلكيه. وفي المجال الأكسيولوجي (القيمي والأخلاقي)، تتحدى الجماهير النسوية أنظمة القيم والمعاني القائمة، وتعيد تعريف النسوية استراتيجية للنجاة ومقاومة أفكار الحياة اليومية المشحونة بثقافة ابتذال النساء والاعتداء عليهن. كما اهتمت الحركة النسوية من جيل الألفية بفتح مجال المناقشة لتقديم واقتراح موضوعات جديدة للحركة النسوية، وإعادة توجيه هدف النسوية نحو الحصول على الحقوق الأساسية والتمتع بالقوة والنفوذ، وفي هذا الإطار تشجع الحركة المواطنين على تقديم مشاركاتهم عبر شبكة الإنترنت من أجل

اقتراح مشروعات القوانين، مع نشر "هاشتاج" بهدف إعلام أفراد الجمهور وجذب انتباههم لتغيير التركيبة الجنسانية للحكومة، وتشجيع المشاركة النسوية السياسية، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة المجتمع.

4- **دراسة سيوان ين و صن يو** (2020) **Siyuan Yin & Sun Yu**[9]، **بعنوان: "النسوية الرقمية المتقاطعة: دراسة على تأثيرات حركة "أنا أيضًا" في الصين".**

استهدفت الدراسة البحث في دور الإعلام الرقمي في دعم النشاط النسوي والحركات النسوية في دولة الصين، من خلال تحليل السياق المحيط بالحركة النسوية، من ظروف سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية، واعتمدت الدراسة على التحليل النصي للخطابات العامة والإعلامية حول حركة **MeToo** خلال شهر أكتوبر 2019، وشملت عينة الدراسة التحليلية 30 تقريرًا خبريًا منشورة في **The Paper**،**Initium Media**، **BBC** ، **The New York Times**،**and Al-Jazeera**، وكذلك 10 مقالات كتبتها ناشطات من الحركات النسوية والمنظمات غير الحكومية.

وأكدت نتائج الدراسة أن تشكيل الحركة النسوية في الصين يرتبط بشبكة الإنترنت والتشكيل الافتراضي للجماهير النسائية المضادة والتابعة والمؤيدة للتغيير، وأن الحركة النسوية واجهت رد فعل عنيف من جانب الجهات الرقابية والمعادية للمرأة، وأن النساء الريفيات ونساء الطبقة العاملة مهمشات إلى حد كبير؛ إذ ينقص تمثيلهن في الحركة النسوية الحالية في الصين. وأوضحت النتائج أيضًا أن الحركات والإجراءات النسوية السابقة سهّلت صعود حركة **MeToo movement** في الصين، من خلال تعزيز الوعي العام بمسألة عدم المساواة بين الجنسين وتعرض المرأة للعنف الجنسي، كما قادها بشكل أساسي المثقفون والنخب السياسية والمنظمات غير الحكومية والناشطات النسويات، وشهد تشكيلها مشاركة كبيرة من جانب المواطنين العاديين مع الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية؛ إلا أن هذه الحركة فشلت في تحدي أفكار النظام الأبوي والرأسمالية والانقسام بين الريف والحضر، مما يفرض على الحركة النسوية ضرورة تطوير أجندات أكثر شمولًا واستراتيجيات تعبئة ذات صلة بسياقات محددة، مع ترجمة المفاهيم النسوية، مثل: النظام الأبوي، وعدم المساواة بين الجنسين، والتحرش الجنسي، إلى لغة تتجذر في التجارب التي تعيشها النساء العاديات، بدلًا من

كونها أفكاراً مجردة. وأضافت النتائج أن الوسائط الرقمية لها دور في تمكين المجموعات المهمشة والمستبعدة في البيئات غير المتصلة بالإنترنت، كما تساعد من خلال تقنيات المعلومات على توفير مساحات لهؤلاء للتعبير عن مخاوفهم؛ إلا أنه لا يمكن ضمان سماع هذه الأصوات وإيصالها لتحقيق الأهداف، لأن قدرة الوسائط الرقمية تعتمد لإحداث التغيير على ممارسات الأشخاص وأفعالهم في الظروف الاجتماعية والسياسية الواقعية القائمة أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا نفسها.

5- **دراسة اليكسز آن هارجشيمير** (2020) **Alexis Ann Hargesheimer**[10]، **بعنوان: "قوليها بصوت عال حتى يسمع من في الخلف: دراسة تحليلية لتأثيرات الحملات الرقمية المقاومة لجرائم الاغتصاب".**

استهدفت الدراسة البحث في قوة النشاط الرقمي لمقاومة ثقافة الاغتصاب، والمزايا والعيوب التي يتصف بها النشاط الرقمي في هذا المجال. واعتمدت الدراسة على 3 مقابلات أُجريت مع د. إيمي ديلينجر بيج، أستاذ علم الاجتماع ومديرة برامج البكالوريوس لعلم الاجتماع في جامعة ولاية أبالاتشيان، ومايكل إنج، أستاذ الفلسفة المساعد في جامعة ولاية الأبلاش، ود. وسارة كراوتش، منسق الاتصال في منظمة OASISغير الربحية في بون بولاية نورث كارولينا.

وأكدت نتائج الدراسة أن النشاط الرقمي يوفر خياراً سهل الوصول إليه، وأحياناً أكثر أماناً، للتعبير عن المعتقدات النسوية والمضادة للكراهية، والتعامل معها. ورغم إمكانية الوصول، يتمثل أحد القيود الشديدة على النشاط الرقمي في تصويره النشاط النسوي التقليدي على أنه صعب المنال؛ فقد ثبت أن النشاط الرقمي يقلل من رغبة الشخص في المشاركة في النشاط التقليدي لأنه يمنحه "الشعور بالرضا" نفسه. وأضافت النتائج أنه لا يمكن إنكار إيجابيات النشاط الرقمي ومنافعه ودوره في إنهاء ثقافة الاغتصاب، وأنه يجب استخدامه لدعم الأعمال والممارسات التقليدية وليس استبدالها، فيجب توجيهه للتعبير عن المشكلة وتوصيل أصوات الناجيات اللاتي أُسكتن سابقًا، لأن هذا النشاط قادر على الوصول إلى أعداد كبيرة من أفراد الجمهور الذين لا يمكن الوصول إليهم من خلال النشاط التقليدي. كما أوضحت الدراسة أنه رغم دور الحركة النسوية الرقمية #MeToo في ظهور أصوات تم أُسكتت سابقًا، فقد أدت إلى تأطير قضية العنف على

أنها قضية نسائية، وانتشرت في أذهان كثير من الأفراد فكرة أن المرأة مهيأة لذلك، ويُقصد التعامل معها، ومن ثمَّ تعزيز معايير النوع الاجتماعي التي تديم ثقافة الاغتصاب.

6- **دراسة جيانج تشانج وهاو تيان Jiang Chang & Hao Tian** (2020)[11]، **بعنوان: "قوة الفتيات عند حب الفتيان: العلاقة بين فن الياوي والثقافة المضادة للشباب في النشاط الرقمى عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعى".**

استهدفت الدراسة البحث في المشاعر والمفاهيم النسوية الناتجة عن ظهور ثقافة "الياوي" (نوع روائي شائع على الإنترنت بين الشابات الصينيات) وتفاعلها مع السلطة السياسية في الصين، بوصفها ثقافة رقمية مضادة، من أجل رصد الإمكانات السياسية الراديكالية للنسوية الرقمية في الصين، وتحقيق فهم أفضل لتشكيل الهوية النسوية بين الشابات الصينيات من خلال الوسائل الرقمية، والتعرف على تجربتهن في تحدي النظام الأبوي والتفاوض معه ومع رقابة الدولة، وكيفية تأثير هذا النوع من الإنتاج الأدبي في هوياتهن الجنسية. واستخدمت الدراسة أداة المقابلات المتعمقة مع 64 كاتبة لروايات الياوي خلال الفترة من ديسمبر 2018 حتى أغسطس 2019، لفحص الاستراتيجيات الخطابية المعتمدة في قصصهن، وتنظير هذه الاستراتيجيات في السياسة الصينية المعاصرة والثقافية والسياقات الاجتماعية.

وأكدت النتائج أن مقاومة النسوية الرقمية الصينية ضد النظام الأبوي تُعد جزءًا لا يتجزأ من المشهد العام للمقاومة العامة الشاملة ضد أشكال مختلفة من الممارسات المدعومة من جانب المعايير الثقافية الكونفوشيوسية التي ترعاها الدولة، التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي عبر تعزيز القيم العائلية التقليدية استطراديًا وعمليًا. وأنه من المستحيل رسم حدود بين الثقافة النسوية المضادة الواضحة والثقافات المضادة للفئات الاجتماعية التابعة الأخرى في الصين بسبب قوة وسيادة خطاب الدولة. وأضافت النتائج أن النظام السياسي والأخلاق الكونفوشيوسية المحافظة والنظام الذكوري السلطوي تعمل جنبًا إلى جنب للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في الصين، وأن اضطهاد وتجريم صانعي "الياوي" (وهو ما اتضح جليًا في محاكمة Tian Yi) يثبت أن جهاز الدولة يمثل تهديدًا كبيرًا للنسويات الصينيات، مثل السلطة الذكورية.

7- **دراسة ميد نومان وآخرون (2020) Md. Noman AH et al[12]، بعنوان: "تأثير جائحة كوفيد 19 على حالات العنف المُمارس ضد المرأة".**

استهدفت الدراسة البحث في تأثير جائحة كوفيد 19 على حالات العنف المُمارس ضد المرأة، وكيف أدت ظروف انتشار الجائحة والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية إلى التأثير في صحة المرأة جسديًا ونفسيًا.

وأكدت نتائج الدراسة أن العنف ضد المرأة قضية سائدة واسعة الانتشار، فقد أثبتت إحصاءات منظمة الصحة العالمية أن واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العقلي في حياتها، كما أن أعداد النساء اللاتي تعرضن لهذا العنف ازدادت أثناء فترة انتشار الوباء، فزادت معدلات العنف المنزلي ضد المرأة في عديد من البلدان، فوصلت إلى 300□ في الصين، و50□ في البرازيل، و30□ في قبرص وفرنسا ونيوزيلندا، و25□ في المملكة المتحدة، و20□ في إسبانيا. وبسبب التدابير الوقائية، أصبحت المرأة أكثر انعزالًا عن أصدقائها وعائلتها وأفراد المجتمع الذين ربما كانوا مصدراً لدعمها وحمايتها من الرجل الذي يمارس العنف ضدها، كما اضطرت خدمات الدعم، مثل دور الإيواء وخطوط المساعدة، إلى إيقاف خدماتها أو تقليصها بشكل كبير، مما أدى إلى عدم قدرة ضحايا العنف المنزلي على التماس المساعدة التي يحتجن إليها، إضافة إلى خوف الضحايا من الإناث مغادرة بيئتهن لتفادي الإصابة بالفيروس. وشددت النتائج على ضرورة وضع سياسات ومبادرات للتخفيف من حدة هذا الموقف، من خلال زيادة عدد الخطوط الساخنة، ومراكز الأزمات، ودور الإيواء، والمرافق الطبية، وتوعية أفراد المجتمع والأصدقاء وأفراد الأسرة للمساعدة أثناء الأزمة.

8- **دراسة شروتى جاين (2020) Shruti Jain[13]، بعنوان: "صعود الموجة الرابعة: العلاقة بين الحراك النسوي ومنصات مواقع التواصل الاجتماعى في الهند".**

استهدفت الدراسة البحث في كيفية تأثير الرقمنة على الحركات النسائية في الاقتصادات الناشئة، مثل دولة الهند، من خلال عرض وتحليل الحركة النسوية الإلكترونية المعاصرة في ضوء النظريات النسوية ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة، وتحديد نقاط القوة والضعف في النشاط الرقمي.

وأوضحت نتائج الدراسة أن الهند بعد الاستقلال، بدأت في التطلع إلى الداخل لحل القضايا الاجتماعية ووضع خطة تنمية منهجية للمرأة، فظهرت الموجة الثانية من النسوية، ودخلت الحركة مجال المطالبة بحقوق متساوية تتعلق بالزواج والطلاق والعدالة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية. وبذلك ظهرت مشروعات القوانين الهندوسية في الخمسينيات من القرن الماضي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان حقوق المرأة من خلال قوانين الطلاق والزواج والتبني والميراث، وتحسين مستويات معرفتهن بالقراءة والكتابة وحرية الحركة، فبدأت الهنديات في تحديد مكانهن في المجتمع، كما ارتفع وعيهن بهويتهن. وأضافت النتائج أن النشاط الرقمي يمكن أن يحشد عدداً كبيراً من الناس خلال دقائق معدودة، وبشكل أسرع من النشاط غير المتصل بالإنترنت، كما أنه يعزز نهجاً تفاعلياً يسمح لمجموعات متنوعة من الأشخاص بالمشاركة من خلال المدونات والمقالات عبر الإنترنت أثناء تواصلهم مع الآخرين، كما أوضحت أن الفضاء الرقمي يُمكِّن الفرد من تجميع موارد وبيانات خاصة بكل بلد، بما يُمكِّن أن يساعد الضحايا والناجيات من العنف المنزلي على تمكين أنفسهن، فقد عملت عديد من منتديات ومجموعات النساء على تمكين الضحايا من التماس الدعم والمساعدة والمشورة فيما يتعلق بالعنف المنزلي والعنف القائم على النوع، مما يؤكد دور التقنيات الإلكترونية في نشر المعلومات، والدور المهم الذي تؤديه المنتديات بالنسبة لعديد من النساء. ومن ناحية أخرى أوضحت النتائج أن هذه المساحة الرقمية أصبحت مجالًا للمضايقات والتسلط والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، من خلال تسهيل أشكال ومظاهر الكراهية ضد النساء، وظهور أشكال جديدة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الخوارزمية لمنصات معينة، والتحيز الثقافي المرتبط بإنتاج هذه التقنيات. كما أشارت النتائج إلى العلاقة بين ارتفاع عدد المستخدمات لشبكة الإنترنت للانخراط في الحركة النسوية وزيادة تعرضهن للهجوم والكراهية عبر الشبكة أيضًا.

9- **دراسة جيلاينج ديستى بارهيتا** (2019) **Gilang Desti Parahita**[14]، **بعنوان: "النشاط النسوي الإندونيسى عبر وسائل التواصل الاجتماعى".**

استهدفت الدراسة البحث في ظاهرة النشاط النسوي الإندونيسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال التعرف على الأطراف الفاعلة التي تتحكم في الحركة النسوية. واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون بالتطبيق على منشورات موقع Instagram، والملاحظة الدقيقة للأنشطة العامة للشخصيات المهمة داخل الحركة النسوية، من خلال رصد حساباتهم وكتاباتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب أداة المقابلة باستخدام عينة كرة الثلج.

أكدت نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي، مثل: (YouTube – Facebook – Instagram) وغيرها من منصات الإنترنت، تعد موقعًا خصبًا للجمهور لنشر الآراء وتعبئة الأفراد، وشمل هذا النشاط توظيف حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن وجهات النظر النسوية في المجتمع الإندونيسي. وأضافت النتائج أن الحركة النسوية الرقمية تطورت في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية المعاصرة لإندونيسيا، إلى جانب التاريخ الطويل للحركة النسوية في الدولة نفسها، ومع استغلال الفرص والقيود التي توفرها التكنولوجيا الحديثة؛ إذ أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أن أصبحت الحركة النسوية أكثر عولمة، كما تجاوز الوعي بها وبأجندتها حدود الدولة القومية. وأضافت الدراسة أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هم في الغالب من الشباب الحضري الإندونيسي الذين تكونت خبراتهم بعيدًا عن المنظور النسوي، خاصة أن فكرة المواطنة للمرأة الإندونيسية تخضع لأقنعة الفضائل الأسرية والمجتمعية والدينية، وبذلك يمكن اعتبار النشاط النسوي الرقمي في إندونيسيا بمثابة ممارسات تخص المواطنة الرقمية، مع الوعي الكامل بالاختلاف بين الجنسين والاعتراف بذلك إلكترونيًا، إضافة إلى الجهود المبذولة للاعتراف بالنساء أعضاء متساويين في النظام السياسي الإندونيسي. وأوضحت النتائج ارتباط اهتمام مؤسسي الحركة النسوية في جاكرتا JFDG بوسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لنشر وجهات النظر النسوية، نظرًا للافتقار إلى تغطية قضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام الرئيسية، فقد أدرك مؤسسو

JFDG أن بعض وسائل الإعلام على الإنترنت كانت كافية نسبيًا في الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

10-**دراسة موبى ماكينا كانيوجو Mumbi Makena Kanyogo** (2019)[15]، **بعنوان: "توظيف النشاطات النسويات في كينيا لشبكة التواصل الاجتماعى تويتر".**

استهدفت الدراسة البحث في الحركة النسوية الإفريقية، من خلال رصد وتحليل جوانب استخدام النشاطات النسويات في كينيا لشبكة التواصل الاجتماعي تويتر، لاستكشاف أنماط التمكين المتبادل للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي كان متجذراً بعمق في المجال العام في كينيا، وكان عبارة عن سلسلة متواصلة من العنف الأبوي. واستخدمت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة مع ثماني ناشطات من النسويات، عبر الهاتف وواتساب وسكاي بي، وكذلك وجهًا لوجه، خلال الفترة من مايو إلى أغسطس 2018، كما استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون لرصد وتحليل التغطيات الخبرية الخاصة بهذه الحركات النسوية.

وأكدت نتائج الدراسة أن العنف القائم ضد المرأة الكينية أدى إلى إضعاف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مما أدى إلى استخدام الفضاء السياسي العام للتعامل مع الأذى الذي يلحق بها، فظهر المجال العام الرقمي للنسوية المضادة لوصف الجماهير البديلة التي طوَّرتها النسويات الكينيات الراديكاليات لتأكيد وجودهن في المجتمع وإثبات مكانتهن نتيجة استبعادهن من المشاركة الرسمية في المجال العام. وأضافت النتائج أن المجال الرقمي هو الفضاء الذي تمكنت فيه النسويات الكينيات من تعزيز المُثُل والخطابات النسوية الراديكالية التي يصعب الإعلان عنها وتقديمها في أماكن أخرى، وأنهن يستخدمن شبكات التواصل الاجتماعي من خلال عدة ممارسات، تشمل تكوين مجتمعات يمكن فيها تحقيق العدالة والإنصاف خارج إشراف الدولة والتحرر من السلطة الأبوية، وأرشفة أعمالهن وتوثيقها، وتحقيق حالة من الدعم والتضامن عبر الحدود.

11-**دراسة سونجوا ديوران، وسيلما ارسلان Songul Duran، Selma Tepehan Eraslan** (2019)[16]، **بعنوان: "العنف ضد المرأة: العوامل المؤثرة وطرق المقاومة".**

استهدفت الدراسة البحث في مدى تعرض المرأة للعنف المنزلي والعوامل المؤثرة في ذلك، ومدى تكيف المرأة مع هذه السلوكيات العنيفة وأساليب التعامل معها، وهي دراسة

وصفية، استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات الاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بالنساء اللاتي تعرضن للعنف المنزلي في إقليم كيسان في تركيا، وشملت عينة الدراسة 586 مفردة، وتمت خلال الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر عام 2017.

وأكدت نتائج الدراسة الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي من جانب 26.6% من المبحوثات، كما تنوعت سلوكيات العنف الجسدي، وكان في صدارتها سلوكيات الضرب بنسبة 14.2%، كما تنوعت سلوكيات العنف اللفظي، وكان الصراخ والنداء في مقدمتها بنسبة 20.1%. وفيما يتعلق بسلوكيات العنف العاطفي، فتحددت في إبقاء المرأة على مسافة معينة بنسبة (16.2□)، في حين كان عدم شراء الحاجات الأساسية للمنزل في المرتبة الأولى بين سلوكيات العنف الاقتصادي بنسبة (6.5□)، وعبَّرت المبحوثات بنسبة 2.4% عن إجبارهن جسدياً على الانخراط في أعمال جنسية؛ إذ جاء ذلك في المرتبة الأولى بين سلوكيات العنف الجنسي. وأضافت النساء بنسبة (66.7□) أن العنف وقع بسبب الغضب الفوري من شركائهن، كما أوضحن بنسبة (44.2□) أنهن لم يتقدمن لأي مؤسسة رسمية للحصول على المساعدة، مما يوضح تفضيل النساء التزام الصمت حيال العنف المنزلي، وهو الأمر الذي يتطلب إدخال برامج وقائية عاجلة لإنهاء هذا العنف.

12-**دراسة أماندا جيبلرستون ونهريكا باندیت (2019) Amanda Gilbertson، Niharika Pandit** [17]، **بعنوان: "التغطية الإخبارية للعنف الموجة ضد المرأة في وسائل الإعلام الهندية".**

استهدفت الدراسة رصد وتحليل التعامل الصحفي في الهند مع قضية العنف ضد المرأة، في إطار اهتمام وسائل الإعلام بهذه القضية ودورها في تشكيل الفهم والوعي العام بها، وهي دراسة تحليلية، استخدمت أداة تحليل المضمون، بالتطبيق على 1500 مادة صحفية منشورة في أربع صحف هندية رئيسية (اثنتان باللغة الإنجليزية، واثنتان باللغة الهندية).

وأكدت نتائج الدراسة أن تقارير الصحف عن العنف ضد النساء والفتيات تستند إلى الحوادث إلى حد كبير، مما يضع هذا العنف في سياق الأحداث المنفصلة عن المجتمع، بدلًا من عدّه قضية اجتماعية منهجية، في حين جاء اهتمام هذه التقارير نحو وصف الصعوبات التي تواجه الناجيات في سعيهن لتحقيق العدالة، والتناول الصريح للأساطير

الشائعة حول العنف ضد المرأة والفتاة استثنائياً، ولم تقدم المواد الصحفية معلومات حول دعم الناجيات، واستشهدت بآراء خبراء العنف ضد النساء والفتيات بشكل نادر. وأضافت النتائج أنه يمكن للصحفيين أن يؤدوا دوراً إيجابياً في إعلام الجمهور بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما يتضح جلياً في عدد من مواقع الوسائط الرقمية الجديدة، مثل: (Feminism in India- Youth ki- Awaaz- The Wire - The Ladies Finger)، وبذلك يجب تشجيع صحفيي الصحف الرئيسية على تضمين مزيد من المعلومات والتحليلات في تغطيتهم للعنف ضد النساء والفتيات، وأشارت الدراسة في هذا الإطار إلى "معايير السلوك الصحفي" الصادرة عن "مجلس الصيدلة في الهند PCI " عام (2010)، التي تناقش حالياً مسألة النوع الاجتماعي في سياق الإبلاغ عن فيروس نقص المناعة البشرية. وأوضحت النتائج أن تضمين إرشادات حول الإبلاغ عن العنف ضد المرأة وتشجيع المؤسسات الإخبارية على اعتماد هذه الإرشادات والالتزام بها سيؤدي إلى تحسين التقارير والمواد الخبرية، وأنه ما زالت توجد حاجة إلى مزيد من المعلومات حول العوامل التي تفيد الصحفيين والمحررين في هذا الإطار، خاصةً أن الإبلاغ عن العنف ضد المرأة قد شهد تحسناً كبيراً في البلدان التي بها حملات مستمرة تدعمها الحكومات.

13- **دراسة ارومنيما كيشور داس** (2019) **Arunima Kishore Das**[18]، **بعنوان: "النشاط النسوي الرقمى المعاصر عبر وسائل التواصل الاجتماعى في بنجلاديش".**

استهدفت الدراسة البحث في النشاط النسوي المعاصر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وما توفره هذه الوسائل من فرص لدعم المرأة وتحقيق التعبئة من أجل الحصول على حقوقها في بنجلاديش، واستخدمت الدراسة نهجاً بحثياً نوعياً تضمن إجراء مجموعة من المقابلات مع عدد من النساء اللاتي شاركن في إطلاق مجموعة نسوية لمكافحة التحرش ضد المرأة عبر فيسبوك، من خلال استخدام عينة كرة الثلج، وبلغت العينة 10 مبحوثات تراوحت أعمارهن بين 16 و30 عاماً، مع استخدام أسلوب التحليل الموضوعي.

وأكدت نتائج الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تقدم نافذة جديدة يمكن من خلالها دعم قضايا المرأة؛ إذ تؤدي حملات **#MeToo** و **#ShoutingBack** و **# Followed**

و#Grabbed عبر هذه الوسائل دوراً مهمًا في زيادة الوعي وتوعية المجتمع الأوسع بقضايا حقوق المرأة باستخدام أساليب مبتكرة وخلاقة ومثيرة، وهو ما دفع النساء في بنجلاديش إلى استخدام شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك لتنفيذ حملات عديدة لمكافحة التحرش وتحقيق التضامن بين النساء، وزيادة الوعي الجماعي بشأن ممارسة التحرش ضدهن. وأضافت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي فتحت آفاقًا جديدة لحركات حقوق المرأة من خلال تأكيد التجارب المشتركة، وقدمت حملات لمحاربة التحيز الجنسي وكراهية النساء وثقافة الاغتصاب لضمان مساحة عامة خالية من التحرش بالمرأة، وهو ما أثَّر إيجابيًا على الحركات النسوية في بنجلاديش، إلا أن آراء المبحوثات عينة الدراسة أوضحت أن المجموعة النسوية عبر فيسبوك بدأت بحماس كبير ثم فشلت في تحقيق ضجة كافية، لأنه بعد جمع الأموال اللازمة من أعضاء المجموعة، طُلبت المساعدة من حكومة بنجلاديش والمنظمات غير الحكومية دون جدوى، فقد فشلت خطة توحيد جميع أعضاء المجموعة والضغط للحصول على الدعم المالي من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، كما عبَّر بعضهن عن عدم اعتقادهن بنجاح هذه المبادرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأنها لا يمكن أن تحقق أي تغيير في المجتمع لأن نشر الوعي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعد عملية غامضة، وأوضحن أيضاً أنه رغم وجود ما يقرب من 2000 عضو في مجموعتهن، فإنهن لم يحصلن على كثير من الردود والاستجابات كما هو متوقع، ورغم حماسهن في البداية، ظهر الخلاف بينهن حول النتيجة والأرباح، مما أصابهن بالإحباط.

14- **دراسة تايت بريما كومب** (2018) **Tait Brimacombe, et. al**[19]، **بعنوان: "ممارسات النشاط الرقمى للناشطات حول حقوق المرأة في جمهورية جزر فيجى".**

استهدفت الدراسة البحث في ممارسات النشاط الرقمي لمجموعة من ناشطات حقوق المرأة في جمهورية جزر فيجي، بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة منتشرة في جزر المحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين، وأدت إلى تغيير المشهد الحالي لوسائل الإعلام والاتصالات، من خلال رصد وتحليل كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي منصة عبر الإنترنت لنشر المعلومات ومناقشتها والتأثيرات الناتجة عن ذلك خارج الإنترنت كجزء من الجهود المبذولة للتأثير في صنع السياسات. وتمت

الدراسة باستخدام مجموعات النقاش المُركَّزة بالتطبيق على عدد من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و35 عاماً، بلغ عددهن 22 مفردة، لتحديد طبيعة ونطاق استخدامهن للتكنولوجيا الرقمية، ومدى استخدامهن لها في مجال الدعوة النسوية، ومعرفة المخاطر والتحديات والقيود المرتبطة بهذا النشاط عبر الإنترنت.

وأكدت نتائج الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تمتلك القدرة على العمل منصة للتعبير عن مخاوف الناشطات النسويات للجمهور على المستوى الدولي، فالناشطات قادرات على العمل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لممارسة الضغط على صانعي السياسات من "القاعدة إلى القمة" عبر جهود التعبئة العامة، ومن "أعلى إلى أسفل" من خلال توليد اهتمام وسائل الإعلام الدولية. وأوضحت النتائج مواجهة صانعي السياسات والجهات الفاعلة الحكومية في فيجي انتقادات متزايدة وغير مسبوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصةً في سياق تقييد عمل وسائل الإعلام الرئيسية؛ إذ تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للانتقاد المباشر، والضغط من أجل الإصلاح، وحشد الدعم العام، وهو ما يتناقض مع مفهوم "الصحافة التنموية" الذي تُروِّج له الحكومة بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار، إذ تظهر الانتقادات والآراء المناهضة للعمل الحكومي من خلال النقاش والحوار الذي ينشأ عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يرفع احتمالية أن تصبح وسائل التواصل ضحية لشعبيتها، من خلال اتجاه الحكومة نحو فرض ضوابط على هذا المنتدى الإلكتروني الجديد.

15- **دراسة سو جاكسون** (2018) **Sue Jackson**[20]، **بعنوان: "النسويات الصغار والنسوية ووسائل الإعلام الرقمية".**

استهدفت الدراسة البحث في كيفية استخدام فتيات المدارس لوسائل الإعلام الرقمية في نيوزلندا في مجال مكافحة التحيز الجنسي والعنف الجنسي وعدم المساواة، وكيفية ارتباط ممارستهن عبر الإنترنت بحركتهن النسوية في الحياة الواقعية غير المتصلة بالإنترنت، وهي دراسة تتبنى المدخل النسوي ما بعد البنيوي.

وأكدت نتائج الدراسة استمرار ممارسات الفتيات في المساحات الرقمية "الآمنة"؛ إذ تُعد الوسائط الرقمية أداة رئيسية لربط الفتيات بالنسوية ومع الأخريات في السياقات المحلية والعالمية، كما أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من ممارستهن النسوية، ووسيلة رئيسية لمشاركة

المعلومات والتعلم والبحث عن النسوية والحركات الاحتجاجية. وأضافت النتائج أن صفحات النادي النسوي عبر شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، يليها الحسابات الشخصية عبر فيسبوك وتامبلر، تُعد مركزًا رئيسيًا لمشاركة المعلومات وتثقيف الآخرين وانتقاد الثقافة السلطوية، وأن الفتيات قد يتعرضن لمضايقات أثناء المشاركة في السياسات النسوية عبر الإنترنت، بسبب تعرضهن للتهديد والهجوم من جانب المتصيدين والمناهضين للنسوية عبر الشبكة، وبذلك، فإن وضع الفتيات، وحداثة انخراطهن في الأنشطة النسوية، قد يقوضان الثقة في قدرتهن على التعامل مع مثل هذه الهجمات، كما تنتابهن المخاوف بشأن الإدلاء بتعليقات قد تكون محل انتقاد السيدات الأكبر سنًا والأكثر خبرة، مما يؤدي إلى الحد من مشاركتهن. كما عبَّرت فتيات عن قلقهن حول الصحافة المناهضة للنسوية، خاصةً المعلومات المضللة التي تنتشر عبر شبكة الإنترنت وفي محيط المدارس والأصدقاء والأسرة، وهو الأمر الذي أثار رغبة الفتيات في تصحيح المفاهيم الخاطئة ونشر الحقائق حول النسوية عبر الإنترنت.

16- **دراسة كيمبرلى لوبيز** (2018) .**Kimberly J. Lopez, et al**[21]، **بعنوان: "يوم واحد تحت هاشتاج "نسوي": توظيف توتير حيزًا رقميا معقدا للحوار حول النسوية".**

استهدفت الدراسة البحث في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مجال النسوية، من خلال إجراء تحليل نقدي لهاشتاج "**#feminism**" على موقع تويتر، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون، بالتطبيق على مجموعة من التغريدات باللغة الإنجليزية دارت حول هاشتاج **#feminism** خلال 24 ساعة.

وأكدت نتائج الدراسة أن **Twitter** يُعد موقعًا نشطًا لمناقشة النسوية ومدى أهميتها، فقد تناولت التغريدات عددًا من القضايا التي ساعدت النسويات على لفت الانتباه إليها، مثل قضايا العنف ضد المرأة، والحقوق الإنجابية، وتمثيل المرأة في وسائل الإعلام. وأضافت أن هاشتاج محل الدراسة تضمن محتويات اهتمت بمناقشة الأمور والقضايا النسوية، ووصف التصورات والرؤى الخاصة بالناشطات، مع الترويج للأفكار النسوية، والتعبير عن أهمية النسوية كحركة اجتماعية؛ إذ أوضحت التغريدات مختلف الأساليب التي يستخدمها المغردون لمشاركة المفاهيم النسوية والمعتقدات المشتركة لها، واتجهت المستخدمات اللاتي يعرّفن أنفسهن على أنهن نسويات لاستخدام تويتر لتوضيح مفهوم

النسوية والدفاع عنها، كما رُبطت التغريدات في هذا الموضوع بالصور ومقاطع الفيديو والمقالات الإلكترونية التي روَّجت لأهمية النسوية وقيمتها في عالم اليوم. ورغم توجه التغريدات نحو وصف تصورات الناشطات النسويات وتدعيمهن، فإن غالبيتها استخدمت مصطلحات سلبية لوصف هؤلاء الناشطات من حيث مظهرهن وسلوكهن الجنسي. كما اهتم المغردون باستخدام هاشتاج #feminism للرد على المحتوى المتحيز جنسيًا وكراهيةً ضد النساء، فاستُخدم تويتر وسيلة لتضخيم القصص المحلية عن العنف أو معالجة العنف كقضية أكبر. وإضافة إلى ذلك، استخدم عديد من المغردين الهاشتاج للحديث عن المقاومة النسوية للسلطة الذكورية فيما يتعلق بعمل المرأة، في حين استخدم مغردون آخرون الهاشتاج للترويج للصور النمطية الجنسانية لعمل المرأة وتحديده بشكل أساسي في المنزل ارتباطًا بالواجبات المنزلية، مثل الطهي والتنظيف والعناية بأفراد الأسرة.

17- **دراسة هيستر بيير** (2016) **Hester Baer**[22]، **بعنوان: "إعادة العمل بالنسوية: النشاط الرقمى وسياسة الجسد والليبرالية الجديدة"**.

استهدفت الدراسة البحث في السياسة النسوية المتجددة التي تظهر عبر المنصات الرقمية، من خلال رصد وتحليل دور الوسائط الرقمية في التأثير على أساليب عمل الاحتجاجات النسوية المعاصرة على المستوى الدولي والوطني والمحلي، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة بالتطبيق على مجموعة من هذه الاحتجاجات، هي: ' SlutWalk Berlin, Peaches' "Free Pussy Riot؟" Video, and the Twitter campaigns #Aufschrei and #YesAllWomen.

وأكدت نتائج الدراسة أنه في ظل عدم وجود بدائل للرأسمالية العالمية، وفي سياق تفرد النيوليبرالية، وتبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، فإن الناشطات النسويات يمارسن أعمالهن في ظل مقاومة شديدة. وأضافت أن الاحتجاجات النسوية محل الدراسة تعد أفعالًا سياسية معتمدة على مجموعة من الأعمال والممارسات، وبدلًا من المشاركة في حركات التقدم الاجتماعي أو التحرر، فإن هذه الاحتجاجات تركز على البحث عن نماذج ولغات ورموز سياسية جديدة تكافح اتجاه النيوليبرالية نحو تحويل الأمور السياسية إلى أمور شخصية، من خلال إبراز الاتجاهات العالمية للاستراتيجيات النسوية التي تقاوم الاختلاف، مع لفت الانتباه إلى

العلاقة بين التجارب الشخصية والاختلالات والفوارق الهيكلية، وتسليط الضوء على هشاشة أوضاع النساء وتعرض أجسادهن للخطورة في الأماكن العامة. وأوضحت الدراسة أيضًا أن كثيرًا من الناقدات النسويات يعارضن حركات الاحتجاج، مثل: (SlutWalk - FEMEN) لتوظيفها لسياسة جسدية تعيد إنتاج الأعراف الذكورية بدلًا من مقاومتها.

18- **دراسة بيفيرلى ويبر Beverly M. Weber** (2016)[23]، **بعنوان: "النشاط الرقمى للمرأة الألمانية المسلمة في السياقات المرئية العنصرية المعقدة".**

استهدفت الدراسة البحث في النشاط الرقمي للمرأة الألمانية المسلمة في السياقات المرئية العنصرية المعقدة، وتجلى ذلك في صحافة ونشاط كوبرا جوموشاي **Kübra Gümüşay**، الذي جذب انتباه الجمهور بوصفها أول "كاتبة عمود محجبة" في ألمانيا، وصاحبة الإنتاج الفكري الذي يحمل عنوان "**Thoughts** 50".

وأكدت نتائج الدراسة أن "**Thoughts** 50" تكشف السياسات الجنسانية والعنصرية للرؤية النسوية من خلال مسرحية إبداعية تتحدى العنصرية وتعيد تشكيل إمكانات المرأة المسلمة في المجال العام. وأن المساحات الرقمية التي تستخدمها النسويات المسلمات الأوروبيات من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين توفر فرصًا لكي تصبح الموضوعات "قابلة للقراءة" و"مفهومة" و"يمكن معرفتها" في سياق معين. وبالنسبة للنسويات المسلمات في ألمانيا، فإن المساحات الرقمية توفر منبرًا ممكنًا للمناقشات حول الحجاب والعنف الحميمي والعائلي الذي تصور الآخرون أنه متأصل في الثقافات الإسلامية، لذلك تشارك الناشطات النسويات في المساحات الرقمية النسوية، مثل: **Mädchenmannschaft** ، والمجلة الإلكترونية **Migrazine**، من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين. وأضافت الدراسة أن **Mädchenmannschaft** يعد مجتمعًا نسويًا عبر الإنترنت، يعبر عديد من أعضائه ومحرريه عن التزامهم المتعمد بالأطر النسوية، كما يمارس مؤسسوه وكتَّابه نشاطات عديدة في مجموعة واسعة من النشاطات النسوية، سواء من خلال شبكة الإنترنت أو خارجها، وأن هذه النشاطات هي التي تكمن خلف الافتراض القائل بأن قضايا المثليين والمتحولين واللجوء والعنصرية تعد قضايا مركزية في الفكر النسوي.

19- **دراسة أرستيا فوتوبولون** (2014) **Aristea Fotopoulou**[24]، **بعنوان: "الرقمية والتواصل الطبيعي: منظمات المرأة والمخيلة الاجتماعية للنسوية الرقمية".**

استهدفت الدراسة تحليل التصور الاجتماعي للحركة "النسوية الشبكية"، بصفتها بناءً أيديولوجيًا للمشاركة السياسية المشروعة، من خلال إجراء دراسة إثنوغرافية مع المنظمات النسائية التي تتخذ من لندن مقرًا لها، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة شبه المنظمة مع عدد 12 ناشطة من الناشطات النسويات.

وأكدت نتائج الدراسة أن التصور الاجتماعي للنسوية عبر شبكة الإنترنت والوجود الإلكتروني للهوية النسوية هما مجموعة من الممارسات والخطابات التي تشكل التوقعات الاجتماعية والثقافية حول كيف يجب أن تكون الحياة مع الوسائط الرقمية؛ فالوسائط الرقمية تتطلب مشاركة أفراد الجمهور، واستعدادهم لتوفير البيانات والمعلومات. وفي سياق تحول الخدمات العامة إلى رقمية بشكل افتراضي، وانخفاض التمويل للمنظمات التطوعية في المملكة المتحدة، فإنه على المنظمات النسوية مراجعة تخصيص مواردها، من أجل التوصل إلى أفضل سبيل لإدراج المنصات الرقمية مع الحفاظ على أهدافها السياسية والاجتماعية في الوقت نفسه، فرغم أن تقنيات الشبكة توفر إمكانات سرعة عالية، وحملات بعيدة المدى، كما تحقق التواصل عبر المكان والزمان، فإن إنشاء البنى التحتية الرقمية داخل المنظمات قد يكون ضارًا للمجموعات النسائية التي تعاني نقصًا في الموارد بسبب خفض الإنفاق العام، إلا أن اعتماد تقنيات الاتصال الجديدة والشبكات الاجتماعية داخل المنظمات المدنية يُعد مؤشرًا على مواكبة التطورات والتقدم. وأضافت النتائج أن المجموعات النسوية لم تحرص على تحديث ملفاتها الشخصية عبر شبكة الإنترنت، رغم تفاعلاتها اليومية التي تضمنت إرسال رسائل البريد الإلكتروني والرسائل الإخبارية.

20- **دراسة جولم سينير Gulum Sener** (د. ت)[25]، **بعنوان: "الحراك النسوي الرقمي في تركيا".**

استهدفت الدراسة البحث في النشاط النسوي الرقمي في تركيا، من خلال رصد وتحليل الفرص والقيود التي تفرضها وسائل الإعلام الرقمية على الحركات النسوية على ثلاثة مستويات، تتضمن التصور والتضامن وزيادة الوعي. واستخدمت الدراسة أداتي الملاحظة

عبر الإنترنت والمقابلات المتعمقة شبه المنظمة مع منسقي الوسائط الرقمية من تسع حركات نسوية، وكانت المقابلات إلكترونية تمت عبر سكايب وواتساب خلال شهري مارس وأبريل 2020.

وأكدت نتائج الدراسة أن المنصات الرقمية أنشأت مجالات عامة مضادة، ووسائل إعلام بديلة للحركات النسوية، وعززت التضامن النسائي والوعي النسوي في تركيا؛ إلا أن هذه الامتيازات مقيدة بعديد من العوامل العالمية والمحلية، مثل الفجوة الرقمية التي تحد من مشاركة المرأة، والموارد التنظيمية المحدودة للجماعات النسوية، والأمور السياسية المتمثلة في القمع والمراقبة وظهور كراهية النساء عبر الإنترنت. وأضافت النتائج أن المبحوثات رأين أن قضايا المرأة الأقل وضوحًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتمثل في حقوق مجتمع الشواذ، والعنف الاقتصادي، والتمييز على أساس الجنس في مكان العمل، والأجر المتساوي للعمل المتساوي، والعنف النفسي، والجنس، والإجهاض، وحقوق المرأة العاملة، وإضراب النساء، والمشاركة السياسية للمرأة والعمل المنزلي وأنشطة الحركات النسوية. كما تعيقهن العقبات والتحديات الموضحة سلفًا عن ممارسة نشاطهن فيكافحن لجعل قضاياهن أكثر وضوحًا ووضع أجندة قضاياهن على المنصات الرقمية، كما ينظمن حملات من خلال هاشتاج عندما تكون أجندة موضوعاتهن أقل قوة وكثافة، أو يربطنها بموضوعات أخرى على الأجندة الرئيسية. كما تعتقد غالبية الناشطات النسويات أن الإنترنت تقوي التضامن بين النساء، وتربط النساء من مختلف المدن، والأصول العرقية، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، والفئات العمرية، كما تخفف من الشعور بالوحدة. وفي الحالات التي لا تكون فيها المؤسسات العامة كافية لحماية المرأة أو توجد عقبات أمام وصول المرأة إلى هذه المؤسسات، تعمل وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة تويتر "خطًا ساخنًا"، فتتواصل المرأة مع الحركات النسوية ومع غيرها لطلب المساعدة.

خامسًا: الإطار المعرفي للدراسة

على مدار العقود القريبة السابقة، كانت أفكار وممارسات ما يطلق عليه بالحركة النسوية أو "الفيمينزم" تعكس تياراً فكرياً قوياً وسائداً في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لدى الغربيين. والمتتبع لنشاط هذه الحركات يجد أثر ذلك في عديد من دور النشر

المخصصة للترويج لهذه الاتجاهات، إضافة إلى الجمعيات الاجتماعية والفكرية التي تعمل على تحويل هذه الطروحات من إطارها النظري المجرد إلى واقع فعلي ملموس لمحاولة إحداث التغيير في واقع المرأة، باستصدار القوانين والتمكين الاجتماعي للممارسات النسوية باستخدام جميع الوسائل ذات القوة الضاغطة في تشكيل الرأي العام وإحداث التغيير[26].

أما الحركة النسوية في واقع العالم العربي فما هي إلا امتداد للفكر النسوي الغربي في بدايات اتصال العرب بأوروبا، والانفتاح على الثقافة الغربية بدعوى الخروج من حالة التخلف والأمية والفقر السائد في بلاد العرب، فظهرت عديد من الشخصيات أرست دعائم نشأة الحركة النسوية في العالم العربي، التي أخذت أشكالًا من التطور والتوسع بإنشاء وتأسيس الاتحادات النسائية والمشاركة في مؤتمرات عالمية، وإدماج المرأة العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، في محاولة لإلحاق المرأة العربية بعجلة التنمية، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذه الجهود كانت مجرد محاولات محتشمة خاضعة للنظم الاجتماعية والسياسات الحكومية[27].

ومع التطورات التكنولوجية الحاصلة، وسيطرة الوسيلة الرقمية على الحياة الاجتماعية، تحوَّلت مجتمعاتنا العربية إلى عوالم رقمية بامتياز؛ فتحت معها الباب على مصراعيه للنشاط النسوي ورائدات الحركة النسوية في العالم الغربي والعربي لتجديد حركتها النسوية، وذلك باستغلال هذه التقنيات العالية في إعلاء صوتها، فقد أسهمت هذه التكنولوجيا الرقمية في خلق مجتمع عالمي من النسويات، اللاتي يستخدمن تكنولوجيا الاتصال الحديثة بأنواعها بداية من الإنترنت وتكنولوجيا الويب وما نتج عنها من شبكات التواصل الاجتماعي ومدونات وصفحات خاصة، للمناقشات وتمدد النشاط النسوي على أرض الواقع.

ويُلاحظ المتتبع لمسألة الحركة النسوية انتشار مئات المواقع والمجموعات والمدونات التي تُعنى بمسائل وقضايا النسوية والمرأة، سواء كانت رسمية تابعة لمؤسسات ومنظمات حكومية، أو غير رسمية تُعنى في مجملها بمناقشة قضايا المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة، وتجارة الجنس، والتمييز الجنسي والعرقي، فضلًا عن الدعوة لتحقيق المساواة بين

الرجل والمرأة على جميع الأصعدة، خاصة في الدول العربية، أي ما زالت المرأة تعاني العنف والاضطهاد والتحرش وغيرها من أنواع العنف والاضطهاد من طرف الرجل، وبذلك غدت هذه المواقع والشبكات تؤدي دوراً كبيراً في حشد الجماهير النسائية من خلال الحملات النسوية التي تتم عبر صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة التي نقر بالدور الأساسي الذي لها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من المجتمعات، وقدرتها الهائلة التي أثبتتها في خلق رأي عام وتنمية الاتجاهات وأنماط السلوك، خاصة في الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي[28].

أولًا: الموجات النسوية في الفكر والعالم العربي

الموجة الأولى للحركة النسوية في الوطن العربى: كان ظهور الوعي النسوي وتطوره في الوطن العربي متزامناً مع الوعي القومي منذ بدايات القرن التاسع عشر، أو ما يسمى بعصر النهضة، فقد زاد اختلاط العرب بأوروبا، وتوسع انفتاحهم على حضارتها وثقافتها، فنادت مجموعة من المثقفين العرب (من مسلمين ونصارى) إلى الأخذ والاستلهام من الحضارة الغربية المتقدمة؛ في محاولة للخروج من حالة التخلف والأمية والفقر الموجود في بلاد العرب، ولما كانت الثقافة الغربية تتحدث عن حقوق المرأة، وضرورة تأهيلها ومشاركتها في الحياة العامة، واستقلالها اقتصادياً، وخروجها للعمل وحريتها، فقد اهتم هؤلاء المثقفون بموضوع المرأة[29]. لذلك، فسَّر البعض ظهور الوعي النسوي بظهور الوعي القومي الذي ظهر في الوقت نفسه رد فعل للهيمنة الثقافية الغربية بأنها حركة غير شرعية وغريبة عن العالم العربي، لذلك، فهي لا تناسب الشعب وثقافته العربية، ولخَّص "**كوماري جيواردينا Kumari Jawardena**" هذا الرأي بأنهم يعتقدون أن الحركة النسوية "نتاج ثقافة رأسمالية منحطة"، وما ظهرت إلا لغاية هروب النساء من مسئولياتهن العائلية.

وقد ركَّزت هذه المرحلة على المطالبة بحق المرأة في التعليم، ولم تطرح قضايا مناقضة لثوابت الدين ومُسلَّماته، ولم ينسب إليه أي أمر متعلق بتخلف المرأة أو وضعها الاجتماعي المتدني، ولم تؤيد كتابات هذه المرحلة فكرة مساواة الجنسين؛ بل أحياناً حذَّرت المرأة من تقليد الرجل ومحاولة أن تضع نفسها هذا الموضع"[30]. وكانت مجمل الأفكار الواردة في

تلك المرحلة تبرز أن تدني وضع المرأة يرجع إلى مجموعة من الأسباب المتشابكة، ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وحُددت هذه الأسباب في الاستبداد السياسي، واستبداد الرجل، وكذلك دور العادات والتقاليد في انحطاط وضع المرأة، إضافة لجمود الخطاب الديني وبعض الفقهاء وتقديم تفسيرات خاطئة للدين من شأنها أن تسهم في تخلف وضع المرأة داخل المجتمع العربي.

الموجة الثانية للحركة النسوية في الوطن العربى: بدأت هذه المرحلة في الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويمكن تقسيم تلك الموجة إلى فترتين: الفترة الأولى فترة سلبية لم يكن للمرأة أي دور فيها، وكان الرجال هم أول من رفعوا لواء تحرير المرأة، ممثلون في "**رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده**"، وكانت صورة المرأة في هذه الفترة هي صورة الأم والزوجة التي تهتم بشؤون البيت ورعاية الزوج والأطفال، حتى دعا "محمد عبده" إلى ضرورة تعليم المرأة وتحسين ظروفها الاجتماعية للنهوض بالمجتمع ككل، أما الفترة الثانية فتتميز بظهور أول بادرة نسائية للدفاع عن حقوق المرأة، متمثلة في الكاتبة "ملك حفني ناصف"، التي وضعت حجر الأساس للنهوض بالحركة النسوية.

الموجة الثالثة للحركة النسوية في الوطن العربى: وهذه المرحلة بدأت في البلدان العربية من خمسينيات القرن العشرين، فقد زادت الأحزاب في هذه المرحلة، وانتقلت حركة تحرير المرأة من مرحلة التأثر بنمط الحياة الظاهري والعملي للمرأة الغربية إلى استلهام تلك الرؤى الفلسفية وجعلها إيديولوجيا وعقيدة للمرأة في حركتها، وأدى النشاط في الكتابات الماركسية حول تحرير المرأة إلى الانتقال إلى الحركة النسوية العربية، ذلك الأثر القوي الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية، وظهر واضحاً في زيادة انفتاح المجتمع المصري، وامتد ذلك الانفتاح حتى "عام المرأة العالمي 1975م"؛ تحقيقًا للمبادئ التي طالما طالبن بها، وهي: إقامة عدالة اجتماعية، وتعليم الفتاة، وإعدادها للعمل، ومن خلال ذاك اختيرت وزيرة هذا الحدث البارز لأول مرة في تاريخ النهضة النسائية في "مصر"، وظهرت في تلك الفترة كثير من القيادات النسائية البارزة في عدد من الميادين والتخصصات، كما عدَّلت الدكتورة "عائشة راتب" قانون الأحوال الشخصية، وفي نهاية هذه المرحلة، وتشمل العقد الأخير من القرن العشرين حتى يومنا هذا، زاد الاهتمام

بدراسة مفهوم النوع أو الجندر، والمطالبة بالمساواة المطلقة في كل مجالات الحياة داخل الأسرة[31].

ثانيًا: حركة النساء العربيات والتفاعل عبر وسائل الإعلام الجديد

1-استخدامات الحركة النسوية العربية لوسائل التواصل الاجتماعى

تزامن ظهور شبكة الإنترنت بتطبيقاتها وحجم ما تلقته من إقبال وشعبية واسعة في الاستخدام إلى تغيير عديد من المفاهيم الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والشعوب، وقد اكتسبت اسمها الاجتماعي من كونها تعزز العلاقات الاجتماعية؛ لكن سرعان ما تجاوزت وظيفتها الاجتماعية للتحول إلى أداة تعبيرية احتجاجية عن المواقف والآراء تجاه الأفكار والقضايا والمواقف التي تحدث وتحيط بالفرد والمجتمع، فقد أنتجت من خلال ما قدمته من وسائل إعلام جديد، كشبكات التواصل الاجتماعي، نوعية جديدة من الاتصال والإعلام، وشكَّلت عامل ضغط على المسؤولين والحكومات والأنظمة، ومن هنا بدأت تتجمع أنواع من التكتلات والأفراد داخل هذه المواقع والشبكات تحمل أفكاراً ورؤى متنوعة تارة، وموحدة تارة أخرى، وتنامت عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح من الصعب على الرقابة الوصول أو السيطرة عليها، فامتد استخدام هذه الشبكات للدعوة للتظاهرات، والمطالبة بالحقوق، والمشاركة في الأنشطة ذات الاهتمامات المشتركة، وتوحيد التطلعات الخاصة بالفئات الثائرة من مختلف فئات المجتمع، وكان للمرأة مشاركة فعَّالة وواضحة في هذا الصرح[32].

ويتفق الخبراء والمختصون على أن وسائل الإعلام الاجتماعي اليوم تعد أداة فعَّالة للتغيير والتمكين في المجتمعات، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لها من قبل جميع الأفراد بمختلف شرائحهم وفئاتهم فإنه لا تزال توجد فجوة رقمية بين استخدامات النساء والرجال في الدول العربية لوسائل الإعلام الاجتماعي الجديد، فحسب التقرير الثالث الذي أصدرته مؤخراً "كلية دبي للإدارة الحكومية"[33] عن الإعلام الاجتماعي في العالم العربي، تحت عنوان "دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة"، لتسليط الضوء على الدور المهم لشبكات الإعلام الاجتماعي في اشتراك طوائف المجتمع كافة في الأحداث الجارية، سواء سياسية أو اجتماعية وغيرها، وقد أرجع التقرير أسباب وجود الفجوة بين النساء

والرجال في العالم العربي في استخدام الإعلام الاجتماعي بشكل رئيسي إلى القيود والمعوقات المجتمعية والثقافية، التي تواجه النساء في المنطقة العربية على أرض الواقع وتحول دون إشراكهن في الإعلام الاجتماعي بشكل عام، إضافة إلى المعوقات التكنولوجية التي تحول دون نفاذهم إلى التكنولوجيا وشبكة الإنترنت بشكل عام[34].

وعلى الرغم من أن نسبة استخدام النساء لوسائل الإعلام الاجتماعي منخفضة مقارنة بالرجال، وكذا مقارنة بمثيلتها حول العالم، فإن هذه الأخيرة ساعدت المرأة بشكل كبير، خاصة في التواصل مع الجنس الآخر، والتعمق في قضايا يمنع المجتمع تداولها، مثل الجنس والدين والسياسة وغيرها. ورغم أن كثيرين يعدون وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"المدونات"... الخاصة جبهات وهمية لن تعطي المرأة أي نتيجة ملموسة، فإن الناشطات والناشطين الحقوقيين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان يؤكدون أن هذه الحركات المعتمدة في أساسها على الإعلام الجديد بدأت تحدث تغييراً ما في الدول العربية[35].

وأتاح ظهور مواقع التواصل الاجتماعي فرصاً مميزة للنساء العربيات للمشاركة بتجاربهن الخاصة في حياتهن، وأثبتت الدراسات والإحصائيات تزايد إقبال المرأة العربية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وأشارت الأبحاث حول النساء المدونات أنهن يساعدن في توليد الأفكار والمعرفة، ويتحدين المشكلات الاجتماعية، وأن هذه الوسائل التكنولوجية والشبكات الاجتماعية تحمل فرصاً للنساء لتبادل الخبرات من غير حرَّاس بوابة يمنعون المحتوى من النشر، فمع تطور خصائص هذه الشبكات، وظهور عديد من الحسابات النسائية، وكذا الاستفادة من خاصية الصفحات داخل شبكة فيسبوك تحديداً، أصبحن مصدراً مهماً لمناقشة قضايا المرأة[36]، انطلاقًا من هذه الأهمية توجهت النساء العربيات والناشطات النسويات والقائمات على المطالبة بحقوق المرأة، سواء التابعة لمنظمات نسوية رسمية أو جمعيات وتكتلات غير رسمية هدفها نشر الفكر النسوي والدعوة لنصرة قضايا المرأة داخل مجتمعاتها، لاستغلال هذه المساحة الافتراضية لبناء وتكوين حركة ونشاط نسوي يضمن لهم حشد أكبر قدر ممكن من الأنصار لرفع لواء هذه الحركة بوسائل اتصال جديدة.

وبحسب التقرير العالمي لحقوق الإنسان، استطاعت النساء العربيات استغلال مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير الحر عما يواجههن من انتهاك لكرامتهن واستغلال لصمتهن، كما في بعض القضايا، مثل التحرش الجنسي، وحشد آلاف المناصرين لها. واستطاعت هذه المواقع التوغل في مجتمعات عربية عرفت بالقبلية المغلقة، كما في المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع صوت النساء مطالبًا بحقهن في المشاركة السياسية[37].

بشكل عام، يضيف الإعلام الجديد أبعادًا ومميزات كثيرة لأي قضية يتولى مجتمع ما إثارتها أو تبنيها، كون الإعلام أول وسيلة إعلامية ثنائية الاتصال، أما عن المميزات التي أضافها الإعلام الجديد لمناصرة قضايا المرأة وحشدها، فأبرزها الوصول السريع والانتشار الكبير لفئات متعددة ودوائر مختلفة من المجتمع للمشاركة في تبادل المحتوى الخاص بقضايا المرأة، مما رفع معدل المحادثات والتفاعل معها.

كما أضاف هذا الإعلام ميزة مشاركة الجمهور في خلق المحتوى وصنعه وإرساله عبر الشبكات بخلاف ما كان معهودًا باستقبال جمهور المعلومات والاكتفاء بها، فالمستخدم أصبح قادرًا على صنع محتوى يعبر عن مناصرته ودعمه لقضايا المرأة ونشرها في حسابات مختلفة[38].

العنف ضد المرأة: أصبحت ظاهرة العنف ضد المرأة، بجميع أنواعه (العنف اللفظي والجسدي والنفسي) من أكثر القضايا انتشارًا في مناطق الدول العربية، خاصة بعد انعدام الاستقرار السياسي واستمرار الحروب في المنطقة العربية، تزامنًا مع ثورات الربيع العربي وما انجر عنها من تبعات، حيث تعاني قرابة ما نسبته 7% من النساء ما بين سن 15 عامًا و 44 ربيعًا من ظاهرة العنف الجسدي الذي يؤدي للوفيات أحيانًا في جميع أنحاء العالم، بحسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية، ويُعد العنف ضد المرأة واحدة من أبرز المشكلات الصحية والنفسية التي تواجه المرأة في العالم عامة، والوطن العربي خاصة، وتسلبها أبسط حقوقها الإنسانية[39]، فقد ركَّزت على أشكال محددة للعنف ضد المرأة، وكان للاهتمام النسوي بهذه القضية بدايات مبكرة، فتأسست أول أزمة للاغتصاب، كان لها أهميتها في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1971م، وافتتح أول ملجأ للنساء المُعنَّفات في إنجلترا عام 1972م، وبذلك أصبحت مشكلة العنف ضد المرأة

محور تركيز مهم لدى الناشطات النسويات والحقوقيات في العالم، وتشكَّلت جماعات داعمة للنساء اللاتي تعرضن للإساءة موجودة في عديد من البلدان[40]. ثم توجهت النساء لاستغلال منصات التواصل الاجتماعي وصفحات فيسبوك لرفع الستار عما تعاني منه المرأة من أنواع العنف في مجتمعاتها، وذلك بعرض تجارب بعض النساء اللاتي عايشن مثل هذه الظاهرة في سبيل رفع وعي المرأة بحقوقها، وكسر حاجز الصمت لدى كثير من النساء اللواتي يعانين في صمت، ومحاولة حثهن على التبليغ عن حالات العنف التي تعرضن لها، من خلال إطلاق حملات ضد العنف بأنواعه.

سادساً: تساؤلات الدراسة

انطلاقًا مما سبق، تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، منها:

التساؤلات الخاصة بمحتوى صفحات المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون المرأة على فيسبوك:

1- **كيف تعالج صفحات المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون المرأة على فيسبوك قضايا النسوية من حيث الشكل؟**

- ما طبيعة المواد المنشورة عبر هذه الصفحات على فيسبوك؟
- ما اللغة المستخدمة والمعتمدة في المنشورات المتعلقة بفكر الحركة النسوية عبر صفحات فيسبوك؟
- ما الأساليب الإقناعية والدعائم المستخدمة في خطاب هذه المنظمات عبر صفحات فيسبوك؟

2- **كيف تعالج صفحات المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون المرأة على فيسبوك قضايا النسوية من حيث المضمون؟**

- ما أبرز الموضوعات والقضايا المتناولة عبر هذه الصفحات عبر فيسبوك؟
- ما مصادر المواد المنشورة عبر تلك الصفحات؟
- من هم الفاعلون والشخصيات المحورية في مضامين تلك الصفحات؟
- ما القيم المتضمنة في المواد المنشورة عبر تلك الصفحات؟
- ما الأهداف المراد تحقيقها من خلال ما تطرحه الصفحات محل التحليل؟
- ما طبيعة الجمهور المستهدف بما تنشره الصفحات عينة الدراسة؟

- ما طبيعة التعليقات التي يتفاعل معها جمهور الصفحات محل التحليل عبر فيسبوك؟

سابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الكيفية المتعمقة، التي تعتمد على أدوات منهجية تسمح بتأمل الحدث وبناء النتائج الصادقة وترفض العزل والتجزيء[41]. لذا اعتمدت الباحثة على التحليل النقدي والاستدلالي للخطاب، كونه ملائمًا لطبيعة البحث وموضوعه، كما أنه أكثر فاعلية في الوصول إلى المضمون الحقيقي للخطاب النسوي للغوص في أعماق الخطاب دون الوقوف على سطحية المعالجة، كما وظَّفت الدراسة التحليل النقدي للخطاب على مسئولية القوى الفاعلة في خلق العالم الاجتماعي، والطرق التي يتشكل بها هذا العالم اعتماداً على كل من سلطة منتج الخطاب، والقوى الفاعلة في آن واحد[42].

2- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف وصف الظواهر والأحداث وجمع الحقائق الدقيقة عنها، بهدف تحديد الظاهرة تحديدًا دقيقًا واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة؛ إذ هدفت الدراسة إلى رصد مكونات وسمات وسياقات الخطاب النسوي المرتبط بقضايا العنف ضد المرأة المصرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مع رصد أطروحات الأسباب والحلول المرتبطة بالقضايا أولًا، ثم المرتبطة بالسياقات المجتمعية التي تؤدي إلى حدوث أو تقليص هذه الظواهر أيضًا، والقوى الفاعلة المستخدمة في تشكيلها، ومرجعيات تقديمها في الخطاب، والآليات المستخدمة لجعل مواقع التواصل الاجتماعي ملاذًا لقضايا النساء في الوقت الراهن.

3-عينة الدراسة:

عينة تحليل الخطاب:

تحددت عينة الدراسة في ضوء موضوعها البحثي، فقد تابعت الباحثة صفحات المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشئون المرأة على فيسبوك، في الفترة من شهر

يونية 2022 حتى شهر سبتمبر 2022، ورصدت تفاعلات المستخدمين في القضايا والموضوعات ذات الصلة بالمرأة المصرية، وهو ما أتاح لها حصر الكلمات الدالة في هذا السياق، وتنوعت بين كلمات عامة نسوية، أو نوع انتهاكات تكرر تعرض المرأة لها، أو أسماء ضحايا، أو اسم عمل درامي، واتخذتها كلمات مفتاحية للدراسة، وذلك من خلال البحث بها بصيغة هاشتاج على الموقع.

وقد رصدت الباحثة عدداً كبيراً من المشاركات في هذه الهاشتاجات خلال عام 2022، وقامت بتصفية مخرجات البحث لتقتصر فقط على تلك التي زادت تفاعلية المستخدمين معها، التي مثلت قضايا رأي عام تقريباً، فصارت مادة للتحليل، وبلغ عددها (86) منشوراً.

وتركزت كلمات البحث في الهاشتاج على: حق/ حقوق المرأة، نسوية، نيرة أشرف، سلمى بهجت، أماني الجزار، فاتن أمل حربي، قولي لا، لا للختان.

ثامنًا: نتائج الدراسة: تحليل الخطاب النسوي الرقمي

يمكن القول ابتداءً إن الخطاب النسوي عبر موقع فيسبوك ليس خطاباً واحداً؛ بل هو بالأساس جملة من الخطابات التي وإن اشتركت في الوجهة، وهي الاستفادة من الفضاء الرقمي في إبداء الصوت النسائي المصري، وتوسيع دائرة انتشاره وتفعيل حضوره، فإنها تحمل بعض الاختلافات التي تجعل من الممكن بحثيًا تصنيفها إلى ثلاثة أنواع على نحو ما يعرض الشكل البياني التالي:

وفيما يلي عرض تحليلي للمنشورات Posts في سياق الهاشتاجات، وتندرج ضمن الخطاب النسوي للفاعلين المصريين وفق هذه التصنيفات الثلاثة، مع الإقرار بأن هذا التصنيف تم لأغراض بحثية.

أولًا: خطاب الفعل وخطاب رد الفعل

إذا كان الخطاب، أي خطاب، في حقيقته "ممارسة اجتماعية"، فإن هذه الممارسة لا تنشأ وتحدث في فراغ؛ بل ارتباطًا بسياقها المُنتج، غير أن بعضها يكون إثماراً مباشراً لفعل ما وقع في صورة حوادث حركية أو كلامية، فتأتي هذه الممارسة رداً عليها ليتأسس بالتبعية خطاب رد الفعل، أو قد تكون منطلقة مباشرة من اعتقادات أيدلوجية وحركية وليست وليدة حوادث مندلعة، فتنتهي إلى خطاب الفعل.

ومع الاعتراف بأن كلا النوعين من الخطاب ينطلقان من المعين نفسه إن جازت التسمية، لذلك يحملان سمات مشتركة تجمعهما، إلا أن ديمومة خطاب الفعل واستمراريته تجاه قضايا ثابتة بغير انقطاع في مقابل موسمية خطاب رد الفعل المُقترن بالمتغيرات الطارئة والمستجدَّة يجعل من الضروري التمييز بينهما في الفهم والتحليل.

- **خطاب الفعل:**

ينبني خطاب الفعل في المنشورات النسوية المنشورة على فيسبوك على مرتكزات فكرية تستمد جذورها من النظرية النسوية التي هي امتداد لنظرية المساواة بين الجنسين، وتسعى لفهم طبيعة الدور الاجتماعي للمرأة عبر التاريخ وفي كل الثقافات، وتسلط الضوء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تؤدِّي إلى التمييز والقهر بحق المرأة.

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الخطابات لا تغيب عنه بالكلية الحوادث المؤسِّسة؛ إذ لا يقوم على افتراضات أو افتراءات، كما أنه ليس ضرباً من الافتعال لمعارك لا أساس واقعي لها، بل يستند إلى ما يشهده الواقع من وقائع، وما يمر به المجتمع من تغيرات، غير أنه ينطلق من الحوادث الجزئية إلى الأفق الأشمل لحقوق المرأة من حيث كينونتها الإنسانية المستقلة، ليعبر عن موقف حقوقي دائم تشترك فيه كلياً أو جزئياً المرأة المصرية مع غيرها من النساء حول العالم.

ما يعني أن هذا الخطاب ذو طبيعة إيجابية، ويستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، أو ما يسمى "المنظور الجندري" في البرامج والسياسات العامة، واتخاذ ما يلزم من تشريعات وتدابير تكفل تمكين المرأة وتحررها من العوز والخوف.

ويندرج في إطار هذا النوع من الخطاب بعض من المنشورات التي نُشرت ضمن هاشتاجي حق المرأة (#حق_المرأة) وحقوق المرأة (#حقوق_المرأة) وغيرهما من الهاشتاجات، وهي تشبه الحقوق والاستحقاقات التي تطالب بها النساء والفتيات حول العالم. وقد تشكَّلت أسس حركة حقوق المرأة في القرن التاسع عشر، والحركة النسوية خلال القرن العشرين. وهي تختلف عن المفاهيم ذات النطاق الواسع لحقوق الإنسان من خلال الادعاء بوجود تحيز تاريخي وتقليدي متأصل ضد ممارسة النساء والفتيات لحقوقهن، وذلك لصالح ممارسة الرجال والفتيان.

وتتضمن غالبًا القضايا المرتبطة بمفاهيم حقوق المرأة: الحق في السلامة الجسمانية، والاستقلال، والتصويت الانتخابي، وشغل المناصب العامة، وإبرام العقود القانونية، والحصول على حقوق متساوية في قانون الأسرة، والأجور العادلة أو المساواة في الأجور، والحقوق الإنجابية، والحق في الملكية، والتعليم.

وقد تباينت المنشورات الواردة في سياق هذا الخطاب في استنادها المرجعي؛ بل وفي فهمها للتوجه النسوي، فمنها من أقام فكرته على أسانيد من التشريع الإسلامي، ومنها ما انطلق من أسس وضعية كالليبرالية والشيوعية على نحو ما تكشف هذه المنشورات.

[redacted]
14 Sep ·

النسوية الحقيقية مش بتفرض طريقة حياه معينة على كل الستات وإنما كل واحدة تبقى حرة في إختيارها طالما سعيدة به مينفعش واحدة تكون سعيدة بكونها زوجة وأم وشايفة ان يومها كله مشغول بمسؤولياتها وانا اقولها لازم تعملي كاريير والا كده انتي مش ناجحة .. لاء .. كل واحدة بتحقق نجاح بالشكل اللي تحبه وفي الحياه والطريق اللي اختارته بإرادة حرة ❤️

#حقوق_المرأة #حرية_المرأة #النسوية

[redacted]
6 Sep ·

النسوية تضم ايدولوجيات عديدة منها الراديكالية والدينية ومنها اللادينية والعلمانية. لكن كارهي النسويين المتدينين يعمموا افكار ووجهات نظر اللادينيين على النسوية عامة؛ ليفقدوا النسوية الدينية أتباعها. هناك فترة استشرت الذكورية في كل الاديان بلا استثناء ودسوا أكاذيبهم واسكتوا اي اصوات تطالب بحقوق المراة؛ فخرجت النسوية اللادينية تعيد المطالبة بحقوق المرأة، وساعدت النسوية الدينية ان تغار على دينها؛ فتكشف اكاذيب الذكوريين التي دسوها على الدين. الحديث الواضح الذي ينص إن الجنسين مثيل ونظير لبعض؟ آية (وليس ابذكر كالأنثى) اتت لمدح الانثى . حيث عندما نذرت إمراة عمران مافي بطنها محررا لخدمة المعبد؛ فتقبله ربه بقبول حسن وانبته نباتا حسنا إختاره الله ليكون انثى ورخص لها خدمة المعبد كالذكر، ونرى الراهبات يخدمن كنائسهم كالذكر والتي من اجلها شرعت صلاة الغائب وذهب النبي مخصوص يصلي عليها ويدعو لها كانت تخدم المسجد في عصره.

[redacted]
2 d ·

بينما تركز الحركة النسائية الليبرالية على القشور كانت الأشتراكية قد صنعت التغيير بالجوهر.

#المرأة #حقوق_المرأة #اشتراكية #شيوعية

_ هل تعلم لو بحثت عن كلمة رجال في معاجم اللغة العربية لن تجدها عنصرية لأن مفردها رجل وراجل للمذكر ورجلة ورجلى وراجلة للمؤنث.. هل تعلم ان الطاعة من الامور المشتركة بين الزوجين في الإسلام لأنها من مسلتزمات المودة والرحمة . وأن حبر الامة وترجمان القرآن فسر آية (لهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) في الطبري وفي مصنف ابن ابي شيبة أن للمرأة من التصنع والمواتاة مثل ما عليها والدرجة تلزم الرجل بالتقوى (إن اكرمكم عند الله اتقاكم فتلزمه بالقيام بكل واجب لها عليه والصفح عن بعض واجباتها نحوه. والنبي كان إذا هويت السيدة عائشة شيء تبعها له كما وضح ذلك حديث في صحيح مسلم.

#نسوية

#feminism
#feminist

#النسأوية

وقد برز في هذا النوع من خطاب الفعل النسوي التركيز على القضايا التي استطاعت المرأة أن تُحرز فيها تقدمًا غير مسبوق، فقضية حق المرأة في التعيين في السلك القضائي حازت اهتمامًا ملحوظا في الخطاب النسوي المصري، بوصفه حدثًا غير مسبوق في التاريخ المصري الحديث والمعاصر، فقد مثَّل أحد أكبر النجاحات الكبرى للنشاط الحقوقي النسوي بعد قرون طويلة من المطالبة والسعي في هذا الاتجاه، وهو ما رأته بعض النسويات تكليلًا للكفاح الطويل للعمل النسوي المدني، بينما تعامل معه بعض آخر بوصفه ذروة التتويج لجهودهن الحزبية، وهو ما تعكسه نماذج المنشورات التالية:

وقد عبَّر خطاب الفعل النسوي عن موقف ثابت من مختلف القضايا التي تكون المرأة طرفًا فيها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها، فدافعت عن حق المرأة في التعليم والعمل، والمشاركة في العمليات الانتخابية تصويتًا أو ترشُّحًا، والاستقلال المالي بعيدًا عن وصاية الرجل، سواء كان زوجًا أو أخًا، كما تناولت ما يواجه المرأة من صعوبات وعقبات في سبيل نيل حقوقها من تسلط الذكور، وهشاشة

الحماية التشريعية لحقوق المرأة، وتفشي ثقافة مجتمعية تناهض هذه الحقوق وتنتقص منها، وافتقاد الحضور النسوي في مواقع المسئولية، وضعف الإسهام النسوي الرسمي في هذا المضمار.

كما تضمّن خطاب الفعل النسوي بعض الدعوات المتفرقة للانضمام إلى والمشاركة في فعاليات تنظمها بعض المنظمات المعنية بشئون المرأة، وهذه كان ناشروها إما المنظمات نفسها، أو أعضاء فيها، أو متابعين لأنشطتها.

وبذلك، فقد كان هذا الخطاب تأصيلياً للمفاهيم والأفكار التي يؤمن بها القطاع العريض من الجسد النسوي بشأن حقوق المرأة ومالها في كل الحالات، كما يمكن وصفه بأنه خطاب دفاعي يطرح كل الحيثيات التي تثبت حقوق المرأة وتدافع عن موقفها تجاه مختلف القضايا، كما يُشف عن تشبع بقيم إنسانية تعلي من شأن المرأة الإنسان، وتتبني قضاياها كمواطن يحيا في سياق لا يعبأ بحقوقها؛ بل كثيراً ما يفتات عليها.

- **خطاب رد الفعل:**

شكّل خطاب رد الفعل النمط الأكثر هيمنة على الخطاب النسوي المصري، فالجزء الأكبر من المنشورات اندرج تحت هاشتاجات أطلقها أصحابها نتائج حادثة أو واقعة مجتمعية كانت المرأة ضحية لها أو طرفًا فيها. وليس أدل على هذا من أن نستعرض أسماء هذه الهاشتاجات، وظروف إطلاق وانتشار كل منها في الفضاء الرقمي.

هاشتاج #نيرة-أشرف

لم يكن هاشتاجًا واحدًا، وإنما في الحقيقة مجموعة هاشتاجات ظهرت على موقع فيسبوك، وانتشرت عقب واقعة مقتل الفتاة العشرينية نيرة أشرف، الطالبة بكلية الآداب جامعة المصورة، وذبحها على يد أحد زملائها بالكلية لتكرار رفضها الزواج منه، وهي الحادثة التي شكّلت قضية رأي عام؛ إذ بمجرد تناقل أخبارها على الصفحات الإخبارية عبر موقع فيسبوك، تفاعل المستخدمون معها سريعًا لما جسّدته الحادثة من إجرام ودموية تجاه فتاة في مقتبل العمر، وأن تكون الواقعة في مكان عام وعلى مرأى المارة ومسامعهم المارة، وتسجلها كاميرات المكان، ويشاهد المقاطع المصورة ملايين المستخدمين عبر العالم، لتحوز القضية اهتماماً عالمياً جعل المتفاعلين مع الهاشتاج ليسوا مصريين فقط، وإنما من جنسيات مختلفة، كما تسابق الرجال لإدانة الحدث والتعبير عن سخطهم

بقوة لا تقل عن تلك التي عبَّرت بها النساء بشكل عام، والنسويات المصريات على وجه التحديد.

وبمراجعة الخطاب النسوي تجاه هذه الواقعة، انطلاقًا من ردود أفعال المستخدمات نحوها، لوحظ أن الغالبية وصفتها بأنه "حلقة جديدة" في سلسلة المآسي التي تتعرض لها المرأة المصرية لكنها تختلف فقط في الدرجة، واسترجع هذا الخطاب تاريخ حوادث القتل التي تعرضت لها سيدات مصريات على يد أزواجهن أو أولياء أمورهن (من الآباء والإخوة أو الأعمام أو غيرهم)، إما بسبب الميراث، أو بداعي الثأر للكرامة (جرائم الشرف)، أو تحت وقع الضرب الذي أسفر عن الموت (في حالة الجرائم الزوجية)، وغيرها من الحالات التي تشترك جميعها في كون المرأة ضحية لها. وبناء على ذلك، نشط هذا الخطاب في الدفع باتجاه تغليظ العقوبات في الجرائم التي تكون المرأة ضحية لها؛ ليس فقط جرائم القتل، وإنما أيضًا كل أنواع الجرائم التي تقع بحقهن.

وقد غذَّى هذا الخطاب نشوء تيار مضاد سعى بشتى الحيل والألاعيب لمحاولة إظهار الضحية وأسرتها بمظهر المخادع بغرض إيجاد مبررات للقاتل تخفف من وقع جريمته، بل وترتقي به لأن يكون ضحية أخرى يستوجب الشفقة. وعلى الرغم من أن هذا الخطاب الأخير ظل استثناءً ولم يحرز انتشاراً كتيار استنكار الجريمة وإدانة فاعلها، فقد استندت إليه بعض الأصوات النسوية في التدليل على حجم ما يتوافر للمعتدين على النساء المصريات من "حماية مجتمعية" تنذر بمخاطر جمة على الفتيات في الحاضر والمستقبل، وكثرت الاستشهادات في هذا الصدد بتعليقات من نوعية: "غبي كان اغتصبها أحسن"، أو "أكيد بنت مش محترمة يعني"، أو "البنت لابسة ضيق.."، أو "قبل ما تتعاطف مع حد اعرف القصة كاملة، مش يمكن هو عنده أسباب كتيرة تخليك تتعاطف معاه"، كما حللت مواقف المدافعين عنه مسندة إياها إلى اعتبارات نفسية (تتصل بمتلازمات سيكولوجية تصيب البعض)، أو ثقافية (تتعلق بظروف النشأة وطبيعة التربية).

بقيت الإشارة إلى إن المنشورات في هذا الهاشتاج كانت وفيرة للغاية، وتنوعت ما بين نصوص مكتوبة، ومقاطع مصورة، سواء ظهر فيها ناشروها بأنفسهم ليعبروا عن موقفهم من الحادثة، أو كانت تركيبة من جريمة القتل ومشهد المحاكمة.

هاشتاج #سلمى_بهجت

هاشتاج #أماني_الجزار

كما هو الحال في جريمة قتل نيرة أشرف، تعدَّدت الهاشتاجات التي تحمل اسم كل من سلمى بهجت وأماني الجزار. والأولى خريِّجة جامعية تعرضت للقتل بطريقة مشابهة لواقعة قتل نيرة أشرف؛ إذ ترصد لها الجاني (زميلها في الكلية) في مدخل إحدى العمارات، وطعنها عدة طعنات أودت بحياتها في الحال. بينما الأخرى طالبة جامعية أيضًا لقيت حتفها على يد شاب (ارتبط بها عاطفيًا) أطلق عليها مقذوفًا من سلاحٍ ناري حين كانت تهم بالخروج من بيتها، قبل أن يبادر إلى قتل نفسه بحسب المنشور إعلاميًا.

التتالي الزمني والتشابه حد التطابق بين حوادث القتل الثلاثة قاد إلى تطابق الخطاب النسوي بشأنها جميعًا؛ غير أن الجمع والربط بينها عزَّز من حدة الخطاب وأعطاه زخمًا أكبر، فأصبح لا يبني حججه على حادثة واحدة، وإنما ثلاث حوادث عنف اشتركت جميعًا في كون المرأة مجني عليها فيها، سواء على مستوى الفعل الإجرامي أو

بعض ردود الفعل الإلكترونية عليه. ورأى بعضهن أن هذه الحوادث امتداد لحوادث عنف أخرى وصدى لمشكلة عالمية لها تجليات محلية تتشابك فيها عوامل تاريخية وحالية، وهي مشكلة femicide وترجمتها الحرفية (قتل النساء)، لكنها تعني العنف الذي يستهدف النساء لكونهنّ نساء.

رد الفعل الخطابي دفع قطاعًا من النسويات (وإن قل عددهن) إلى المطالبة بتخصيص مكان تذكاري لتخليد وقائع العنف ضد المرأة المصرية، على نحو الموجود في إيطاليا، من الذهاب إلى ميدان Santissima Annunziata، أحد الميادين الصغيرة في مدينة فلورنسا الإيطالية، حيث توجد عشرات الرايات الوردية التي علّقتها مجموعة نساء في "ذكرى نساء قتلن على يد أحد أفراد عائلتهنّ". ومنذ مارس 2021 تجتمع النساء المحليات في الثامن من كلّ شهر أمام الرايات لـ "يتذكّرن ضحايا العنف، وليجددن الدعوة لمقاومة ظاهرة femicide".

ولم يغفل الخطاب المُعلِّق على الحوادث الثلاثة التطرق إلى أنه في كل حادثة عنف ضد امرأة تنطلق أصوات لائمة لها، سواء بشكل مباشر في حالة نيرة أو سلمى، عند الحديث عن "استغلال" لقاتليها، أو بشكل غير مباشر عند ربط التعليق على الحادثة بتوجيه نصائح للنساء عند الخروج للدراسة أو الملبس الملائم. ولا تخلو المناقشة أيضًا من نقد لهذه المفاهيم من منطلق أنّها تشكّل "لوم الضحية"، بدلًا من تحميل الجاني مسؤولية جنائية وأخلاقية عن أفعاله، ونقدًا للتصوّرات المغلوطة التي تعكسها هذه الخطابات عن مسؤولية المرأة بألّا تقدم على أي فعل يثير مشاعر الرجل أو غرائزه (بافتراض عدم إمكانية ضبط الأفعال الناتجة عن هذه المشاعر أو الغرائز).

وقد حمل خطاب رد الفعل النسوي نقدًا للتصوّر العام عن المسؤولية المجتمعية، فالمشكلة ليست فقط تحميل المرأة مسؤولية العنف الموجّه ضدّها، ولكن هيمنة تصوّر مفاده أنّ مسؤولية المجتمع لمنع هذا العنف تترجم في ضبط (أخلاق) النساء، وأنّ هذا التصوّر في ذاته لا يبرّر العنف فقط بل يعيد إنتاجه. وتجلّى هذا المفهوم في أسوأ وأعنف أشكاله في حادثة ثالثة شهدتها مدينة السلام بالقاهرة، حيث كانت الطبيبة داليا تسكن عقارًا في مدينة السلام في مارس 2021، وألقت نفسها من شرفة الطابق السادس

نتيجة تهجّم سكان العقار والتعدي عليها بالضرب خلال استقبالها رجلًا (زميل أو صديق) داخل منزلها. فتظهر الروايات المختلفة عن الحادثة أنّ جيرانها الذين تسبّبوا في موتها أعطُوا أنفسهم الحقّ باسم المسؤولية المجتمعية لممارسة العنف ضدّها بهدف ضبط أخلاقها بل عقابها على اختياراتها. وهكذا يرجع جزء من العنف ضد المرأة إلى فكرة أحقية المجتمع في الرقابة الأخلاقية وضبط تأديب النساء بل وعقابهنّ فقط.

واستحوذ "حديث الحجاب" على قدر لا بأس به من المطروح في الخطاب النسوي بشأن حوادث العنف ضد المرأة، فقد أثارت النقاش التي أعقبت واقعة مقتل نيرة أشرف تحديدًا إطاراً إشكالياً آخر؛ إذ توجّه الجدل على موقع فيسبوك لمناقشة ما إذا كانت الضحية ترتدي الحجاب أم لا، مع الخوض في مناقشة أخلاقها، كما تصاعدتْ أصواتٌ تستغلّ الحادثة للدعوة لأهميّة الحجاب والحشمة بحجّة أنّ الفتاة أو المرأة إذا أرادت ألا تُقتل لا بُدّ أن تُغطّي نفسها بالكامل. ويكرّر هذا الجدل ثنائية مألوفة، هي ثنائية الكشف/ الستر، أي أنّ المرأة غير المغطاة تستحق العنف، في مقابل أنّ المرأة المغطاة محتشمة وعفيفة وذات أخلاق حميدة لا تستحق العنف. وتظهر هذه الثنائية في أشكال عدّة أبرزها تبرير التحرّش والعنف الجنسي بلباس المرأة؛ لكنها أصبحت أمراً شبه حتمي في كلّ النقاشات التي تتناول المرأة حتى حينما يكون الموضوع الأساسي إيجابياً.

وتشمل هذه الثنائية طبقة أخرى هي التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، على أساس أنّ المرأة مكانها الطبيعي في المجال الخاص، وأنّ خروجها للمجال العام أو الشارع يجعلها أكثر عرضة للعنف. ويدين الخطاب النسوي بشدة كل التحليلات المفسّرة لحوادث التحرّش الجنسي في المجال العام من مدخل بنيوي أحيانًا، رافضًا بالكلية التعامل مع العنف الجنسي كنتيجة (بل عقاب) على وجود المرأة خارج المجال الخاص، وهو ما يرفضه بكل قوة؛ بل ويتصدى له، خطاب رد الفعل النسوي على موقع فيسبوك.

هاشتاج #فاتن_أمل_حربى

ظهر هذا الهاشتاج مع بدء العرض التلفزيوني للمسلسل المصري في شهر رمضان من عام 2022، بطولة نيللي كريم وشريف سلامة ومحمد الشرنوبي، وتعرَّض لبعض القضايا الأسرية الشائكة، منها الزواج العرفي، والزواج الرسمي، وقانون الأحوال الشخصية المصري، وغيرها من القوانين التي تهم المرأة.

على مستوى أحداثه، ناقش المسلسل بعض قضايا المرأة ومشكلاتها، كمشاكل المرأة المُعنَّفة، ومعاناتها بعد الطلاق، ابتداءً من نبذ المجتمع للمرأة المطلقة، مروراً بنزاعها لأخذ حقوقها قانونياً، والحصول على مسكن، وحضانة الأطفال، كما عرض أشكال التمييز القانوني والمجتمعي التي تعرضت لها كونها امرأة.

وأثار هذا المسلسل، بعد كل حلقة من حلقاته، نقاشات كثيرة وجدالات واسعة على فيسبوك بين المستخدمين المصريين والعرب، وقد كانت أغلب المنشورات في هذا

الصدد عبارة عن مقاطع نصية منقولة من حوارات المسلسل تعبر عن أفكار بطلته وتفاعلاتها مع الآخرين أسرياً وفي المجتمع. وتباينت الآراء والأطروحات الخاصة بمشكلات ما بعد الطلاق بشكل خاص، ومنها الطرد من المنزل، والولاية التعليمية على الأبناء، ورفض سكن السيدات منفردات في الفنادق.

ووجدت السردية النسوية في أحداث المسلسل خير تعبير عن قضايا المرأة المصرية ومشكلاتها، فبداية من الشخصية، التي هي فاتن أمل حربي، امرأة مصرية بسيطة، تكرِّر الملابس ذاتها طوال الحلقات، ناهيك عن تجاعيد بشرتها وشحوبها، إلى جانب علامات التعب والقلق في وجهها، وجاءت من قلب البيئة المصرية البسيطة والشعبية التي كانت واضحة من خلال طريقة حياة البطلة، وتصاميم البيوت القديمة المتهالكة، وجدران المنازل المتآكلة والأثاث القديم، وأرضيات من البلاط القديم؛ جعل شخصية فاتن تمثل حال كثير من المطلقات أو المتزوجات اللواتي يبقين على زواجهن، رغم الإهانات من أجل الأطفال، أو بسبب عدم وجود دخل أو سكن خاص بالزوجة.

كما أن حتمية تعرض المرأة للخيانة فكرة تكاد تكون متطابقة في مجمل الخطابات النسوية، فمع ما تقدمه من تضحيات، من أداء أعمال المنزل، والإسهام المالي في ميزانيته، ووقوفها إلى جوار زوجها وقت المحن، فإنها تتعرض للخيانة من زوج لا يقدر كل ما بذلته؛ بل يضعها دائماً في موقف الاتهام بإلقاء اللائمة عليها فيما فعل، بادعاء "عدم اهتمامها بنفسها"، و"كثرة طلباتها"، و"عدم فهم احتياجاته ومتطلباته". وتطرق الخطاب إلى ما يراه "تناقضاً فاضحاً" في الفكر الشرقي الذكوري، فالرجل يطلب كل ذلك بينما لا يكف عن ادعاء "القوامة" على زوجته التي تكون في بعض الأحيان المتحملة لمصاريف البيت كاملة.

وحين تقرر المرأة الرحيل بطلب الطلاق، فلا تلقى من الزوج إلا الجحود والإنكار لكل ما بذلته خلال العيش معه، فمن البداية لا تجد بيتًا تقيم فيه بعد أن يطردها الزوج من مسكن الزوجية، فحتى تنال حقها القانوني في السكن، تجد نفسها وأبناءها مضطرين للتنقل بين بيوت مختلفة، أو عرضة للتشرد لحين توافر بيت يأويهم. وتمثل هذا الموقف ذروة الانفعال في الخطاب النسوي، فإذا وُجدت من تتحفظ في المفردات والكلمات التي

تستخدمها تأثراً بحدث ما صادم، يوجد من يبلغ بهن الضيق لاستخدام أوصاف قبيحة وتعبيرات خارجة، وإطلاقها على الرجل؛ بل وعلى عموم الرجال، باعتبار ما يُحتمل أن يصدر عنهم من أفعال مُخزية عند الطلاق.

والطلاق في الخطاب النسوي ليس كله بالضرورة خسارة للمرأة، فيوجد من يعده بداية مرحلة جديدة في حياة المرأة تستطيع فيها أن تسترجع ذاتها، وتحقق ما عجزت عن تحقيقه خلال حياتها الزوجية من تعليم وعمل وغيره. وهو الخطاب الذي ينظر إليه البعض –بغير تدقيق– كونه في هذه القضية "خطاباً تحريضياً" يشجِّع الزوجات على طلب الطلاق، ويدعو إلى تفكك الأسر وخراب البيوت، على الرغم من أنه في حقيقته رد فعل لبعض المآسي التي عانت منها بعض النساء، حتى لو اتسم رد الفعل هذا بالانفعال والمبالغة أحياناً.

غير أن توجهاً آخر في الخطاب النسوي يرى في الطلاق إهانة قوية للمرأة، وجرحاً كبيراً لكرامتها، وقضاء على إنسانيتها، وقد يغالي هذا الخطاب أحياناً في الدعوة إلى أن يكون الطلاق حقاً للمرأة مثلما هو حق للرجل، بمظنة أن هذا أدعى للحفاظ على استمرارية الحياة الزوجية، أو على الأقل حفظ حقوق المرأة.

وما يعقب الطلاق من مشكلات تتعرض لها المرأة استنفر خطاباً نسوياً أكثر حدة وغلظة في التعبير، فالمرأة تعاني في سبيل الحصول على حقوقها المالية، من نفقة عدة ومتعة وأبناء، وقد تضطر إلى إقامة دعاوى قضائية لتحصيل هذه الحقوق، كما قد تدخل في منازعات متعلقة بحق رؤية الأبناء والدهم، إلى غير ذلك من الأمور التي تجعلها دائماً في وضعية صراع دائم لا يتوقف بسبب وقوع الطلاق، وهو ما عرضه المسلسل عبر حلقاته الثلاثون.

ولم يقف ما أثراه المسلسل من قضايا عند المشكلات المادية، فقد تسبب في سجالات فكرية وفقهية كثيرة انعكست على الخطاب النسوي؛ فقضية حضانة الأطفال حال زواج الأم المُطلَّقة يُنظِّمها التشريع الإسلامي من خلال ضوابط مقررة، لكن الخطاب النسوي أيَّد موقف البطلة حين جادلت شيخاً معمماً بخصوص ما إذا كان القرآن الكريم

قد نصَّ صراحة على أن الحضانة تسقط عن الأم المطلقة إن تزوجت بآخر، ليبدو هذا الخطاب في موقف صدامي مع قواعد فقهية مستقرة.

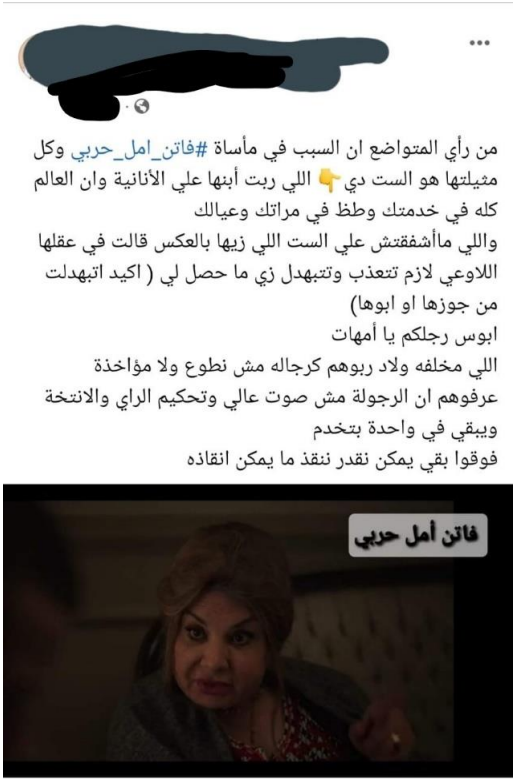

ويتسم خطاب رد الفعل النسوي بأنه يمد الخط على استقامته؛ فإذا كانت المرأة المصرية ضحية لجرائم قتل، فهي في الوقت ذاته ضحية دائمة لأنواع مختلفة من العنف، يمكن حصرها من واقع المنشورات محل التحليل في:

1- العنف الجسدي: وقُدِّم بوصفه أوضح أنواع العنف ضد المرأة، التي تتعرض للضرب أو الصعق، سواء بجزء من أجزاء الجسم، أو بأداة ما، كما أُدخل فيه هذا النوع أية تصرفات ينتج بسببها أذى جسديا، حتى إن كان التلاعب بالغذاء أو العلاج أو درجات الحرارة التي تحتاجها المرأة.

2- العنف الجنسي: تطرقت بعض المنشورات إلى وقائع تجبر فيها المرأة على ممارسة أي فعل جنسي بالإكراه، ليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة، بل يكفي أن تُجبر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسدية، مثل التلفظ بكلام ذي محتوى جنسي، أو الإجبار على مشاهدة أفلام جنسية.

3- العنف النفسي: ومنه اللوم المستمر، والتهديد، والمعاملة الدونية، والاستهزاء، وفرض الرأي، وذلك بهدف السيطرة على تصرفات الآخر "المرأة"، وتوليد شعور لديها بالخوف والقلق، سواء كانت هذه التهديدات موجهة إليها أو لأحد معارفها أو ممتلكاتها، وقد جرى تصويره في المنشورات بوصفه الأكثر تأثيراً على المرأة؛ إذ يخلف شعوراً لديها بأنها بلا قيمة، كما شكَّل انتقاصاً من إنسانيتها.

4- العنف المجتمعي: وهو التسبب في أذى شخص بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، مثل: ختان الإناث، والزواج المبكر، وغيرها من التصرفات العدوانية التي تكون بسبب معتقد مجتمعي.

5- العنف اللفظي: كشفت المنشورات أن العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف انتشاراً، سواء كان يدرك مستخدموه أنه عنف أم لا، وهو الكتابة أو النطق بالشتائم والألفاظ الخارجة تجاه الفتاة.

إجمالًا، يمكن القول إن خطاب رد الفعل كما عكسته المنشورات التي أُخضعت للتحليل خطاب تعميمي على كل من النساء والرجال معًا، ولم يستلزم هذا الخطاب أن يكون جميع المشاركين فيه من النسويات، فقد شاركت فيه كثير من السيدات والفتيات، وبحكم كونه انعكاساً لفعل، فقد يكون من الصعب في بعض الأحيان التنبؤ بتوجهاته، غير أن له قواماً متماسكًا وانتشاراً أكبر من خطاب الفعل.

ثانيا: الخطاب الداعم والخطاب المُناهض

من حيث الأبنية المعرفية للخطاب، فقد تنازع الخطاب النسوي اتجاهان غالبان، أولهما يمكن وصفه بالداعم، يتجه إلى الدفاع عن حقوق المرأة دفاعًا مطلقًا، ودعم حضورها المجتمعي، وتعزيز مشاركتها في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية، ويُعلي من شأن الرائدات النسويات اللاتي كنّ قدوات لغيرهن من النساء بتفانيهن في البذل والعطاء، وتقديم المثل على كفاءة المرأة وجدارتها بمختلف المهام تماماً مثل الرجل. بينما اتجه النمط الآخر من هذه الخطابات إلى مناهضة كل ما من شأنه أن يعرقل هذا المسير النسوي، أو يضع أمامه العقبات، أو يفتعل لها مشكلات تؤثر في حفظ كرامتها أو أداء أدوارها. وفيما يلي عرض تفصيلي لكل اتجاه من اتجاهي الخطاب النسوي سالفي الذكر، مصحوبًا بأمثلة دالة.

- **الخطاب الداعم:**

وفق مفهوم هذا النوع من الخطاب، فإن المرأة تعاني صوراً شتى للتمييز، ويقصد بالتمييز أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، ويكون من أثاره أو أغراضه إضعاف أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إضعاف أو إحباط تمتُعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

وعليه، نشأ هذا النوع من الخطاب ليقابل الخطاب التمييزي، من خلال صياغة أفكار تمكينية داعمة للحضور الاجتماعي والإنساني للمرأة المصرية، ولم يقف هذا الخطاب عند حدود رد الفعل، إذ يسير وفق أفكار منظمة ذات سند أيديولوجي تهدف إلى توفير مظلة حماية واسعة النطاق للمرأة أيًا كان موقعها أو أدوارها، مستدلًا بشراكة الرجل في العمل العام منذ ثورة 1919 التي شهدت إرهاصات الوعي النسوي.

واحتفي الخطاب الداعم بالمرأة العاملة، وشدد على أهمية دورها في المجتمع، وهو دور مزدوج الأهمية؛ فهي تساعد أسرتها في النفقة وتدبير الأمور المعيشية (من تعليم وغذاء وسكن، وتزويج إخوتها، أو تجهيز لوازم زواجها)، فتصبح إضافة للقوة الاقتصادية للمنزل، كما أنها تشكل جزءًا مهمًا من القوة العاملة الفاعلة في المجتمع، فيقوي بها اقتصاده، وتتعزز بمشاركتها إنتاجيته، ليتأكد حضورها كونها نصف المجتمع.

أما المرأة غير العاملة فهي الأم التي تقوم على رعاية بيت أسرتها، وتوفير الراحة والسكينة له، فتؤدِّي الأعمال المنزلية، وتعمل على الوفاء برغبات الأبناء والزوج، وربما الإخوة، وبذلك فهي تؤدي مهمة مجتمعية شديدة الأهمية للبناء الهيكلي للمجتمع ككل، ويتمثل في الأسرة الصغيرة، لتصبح صمام الأمان لها.

وفي كلتا الحالتين، فالمرأة تستحق الدعم، سواء كانت أُمًّا ترعى أطفالها بمفردها أو مع زوجها، وهي امرأة معيلة تتولى عبء الإنفاق على أسرتها في غياب زوج إما توفي، أو هجرها، أو لا يتحمل مسئولية النفقة لمرض أو غيره، فتضيف في هذه الحالة إلى دورها الرعائي دور العائل، ما يجعل حاجتها إلى الدعم أكبر وأوجب.

واهتم هذا الخطاب بالمرأة من حيث كونها أنثى لها طبيعتها الفسيولوجية التي تفرض عليها تغيرات دورية تؤثر في حالتها النفسية والذهنية، وإذا كانت تحتاج منذ بلوغها هذه المرحلة في سن الثانية عشرة الوعي الكافي بكيفية التعامل معها، فإنها أيضًا

بحاجة إلى الدعم الذي يخفف عنها وطأة ما تجده من ألم، ويساعدها على الاستمرار في أداء أدوارها المختلفة بالكفاءة نفسها دون أي شعور بالنقص.

ويندرج في هذا الإطار دعم الأمهات حديثي الولادة ممن يمرون بالتجربة للمرة الأولى، أو اللاتي سبق لهن الإنجاب لكن تأثرت حالتهن الجسدية والنفسية في هذه التجربة، وقد لا يتفهم الأزواج أو الأهل احتياجاتهن المرتبطة بهذه الفترة، فيأتي الخطاب النسوى المتفهم ليعمل على تقديم مساندة نفسية ومعرفية لها.

استخلاصاً، يمكن القول إن خطاب الدعم النسوي هو بالأساس خطاب إنساني، يتعامل مع المرأة الإنسان، ويُركِّز جلَّ اهتمامه على دعمها نفسياً، وتعزيز مكانتها في المجتمع أيا كانت وظائفها وأدوارها.

- **الخطاب المناهض:**

لعل الركيزة الأساسية لهذا الخطاب تتجسد في كلمة "لا" الاعتراضية؛ فهو يتصدى وبقوة لكل مشكلات المرأة وقضاياها من منطلق رفض ما يخالط الواقع من تمييز سلبي أو انتهاكات لحقوق المرأة أو ممارسات تنتقص من هذه الحقوق. ونتيجة لذلك،

كثيراً ما يُنظر إلى هذا الخطاب بوصفه خطاباً دفاعياً، كما يُنظر إلى المنخرطين فيه بصفتهم قوات الدفاع النسوي، وقد جاء هذا الخطاب تحت عدة هاشتاجات لعل أهمها:

هاشتاج#قولى_لا

تُقدَّم كلمة "لا" في هذا الهاشتاج بوصفها "كلمة واحدة صغيرة يُمكن أن تجلب الصحّة والوفرة والسعادة". ومن أجل البدء باستعادة الوقت المهدور والرفاهية العقليّة، فإنه يجب الحرص على تلبية حاجات المرأة والقيام بما تريده فعلًا، والإكثار من قول "لا" إن لزم الأمر، ومن ثمّ عوضًا عن قول "نعم" بشكلٍ تلقائي ومن دون تفكير، "اعتادوا أن تسألوا أنفسكم السؤال التالي: هل أنا موافق على ذلك من أجل نفسي؟ والتدرّب على الرفض يكون من خلال البدء بتعلّم قول لا على أشياء صغيرة، مثل الامتناع عن تناول مشروبٍ قدّمه إليكم أحدهم، أو رفض إسداء معروفٍ ولو كان صغيراً لشخص لا تريدون مساعدته".

فـ "لا" هنا ليست مجرد كلمة تُقال، وإنما فعل يُنفَّذ وإجراء يُتَّخذ، فالمرأة يجب أن تتعامل مع حياتها اليومية من منطلق إنسانيتها، التي تمنحها حرية الاختيار والتقرير، فلا هي مُجبرة على قبول قول أو فعل لا تريده، ولا هي مُضطرة لمجاراة أو تحمّل ما لا يتفق مع كونها امرأة، فلها أن تقرر ما تريده، وأن تمتنع عما لا تريده، وعليها ألا تستسلم لهيمنة النظرية الذكورية التي تسعى لأن تفرض عليها ما يخالف إرادتها الحرة.

وبحسب هذا الخطاب النسوي، فالمرأة يجب أن تكون قادرة على قول لا أمام كل ذي سلطان عليها، سواءً كان بدواعٍ سياسية أو اجتماعية أو دينية أو أسرية، وحتى تكون قادرة على قولها فلا بُدَّ أن تقتنع أولًا بجدواها، وأن تعرف أن في قولها راحة دائمة لكينونتها، حتى وإن كانت لها بعض الآثار السلبية المؤقتة في صورة صدامات محتملة مع هذه السلطات، لكنها ستجني في النهاية نفعها الخاص والمجتمعي.

وتتعدَّد أوجه قول "لا" طبقًا لهذا الخطاب بتنوع السياقات التي يمكن أن تقال فيها، ومنها على سبيل المثال:

- لا للتحرش.
- لا للعنف.

- لا للزواج المبكر.
- لا للتمييز في العمل.
- لا للتمييز في التعليم.
- لا للاستغلال الجسدي.
- لا للقهر الزوجي.

باختصار، يجري التعامل مع كلمة "لا" بوصفها حقًا لا امتيازًا، إذ يحقُّ للنساء أن يقلن "لا" بكلِّ حرية لأي شيء يؤذيهن، سواء كان ذلك جسديًّا أو نفسيًّا، ويجعلهن أسرى قراراتهن، وهكذا تصبح كلمة "نعم" نافذتهن إلى الفرص في الحياة.

هاشتاج#لا_للختان

تأتي قضية ختان الإناث في مُقدِّمة القضايا الكبرى التي شغلت الرأي العام المصري منذ زمن مبكر، وحازت اهتماماً واسعاً، كما ثار حولها جدل مستمر انقسم فيه المصريون إلى طرفين: أحدهما يراه فريضة إسلامية وجب الالتزام بها، والآخر راه مجرد عادة مجتمعية ضارة وجب الإقلاع عنها لأنها تشوه الأعضاء التناسلية. وقد تسلَّح كل طرف منهما بالحجج والأسانيد الشرعية والطبية للدفاع عن موقفه، غير أن الغلبة كانت للتيار الرافض للختان، لأنه أرث من ثقافات بائدة ومجتمعات تفتقد الوعي الصحي الكافي، وبذلك تسبب ضرراً للمرأة على المديين القصير والبعيد، ويجب التخلص منها.

وكانت شهادات الفتيات وخبراتهن السلبية مع تجربة الختان مُستنداً قوياً لهذا الخطاب في تأكيد قسوة عملية الختان وبشاعتها، فهذه الشهادات أفصحت عن ممارسات وقعت بحق فتيات بغرض ما رآه الآباء حماية لهن وستراً، لكن سببت لهن أذى نفسياً من الصعب عليهن نسيانه أو محوه من ذاكرتهن. وأشارت بعض الشهادات إلى علمهن أن هذه التجربة وقعت تحت سمع الأمهات وأبصارهن دون إنكار منهن، بل بتأييدهن في بعض الحالات، ما ضاعف من مرارة التجربة كون الأم/ المرأة شريكة فيها.

وتعزَّز موقف تيار رفض ختان الإناث بعد أن تبنى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لإنهاء الممارسات الضارة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتتشارك الوكالتان في قيادة أكبر برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية منذ عام 2008. ومن خلال التعاون مع الشركاء، كانت هناك جهود متسارعة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المنطقة، وبفضل البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتعاون مع الشركاء، فقد اكتسبت جهود إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المنطقة زخماً وقوةً.

كما حدَّدت منظمة الأمم المتحدة السادس من فبراير من كل عام يوماً عالمياً لعدم التسامح مطلقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتضع ضمن خطتها للتنمية

المستدامة حتى 2030 القضاء على ختان الإناث بما له من تأثير إيجابي على الصحة والتعليم والتقدم الاقتصادي للفتيات والنساء.

ومن ثمَّ، فقد وجد الخطاب النسوي الرافض لختان الإناث قوة دفع هائلة على المستوى الدولي. كذلك فمحليًا أبرزت الدولة المصري موقفها الرافض لهذه الظاهرة، فحظرت وزارة الصحة والسكان المصرية جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث منذ عام 2007. وأمرت الوزارة بأن "يحظر على أي طبيب أو ممرض أو أي شخص آخر القيام بأي قطع أو تسطيح أو تعديل لأي جزء طبيعي من الجهاز التناسلي للإناث". كما شددت الهيئات الدينية في الأمة على أن الإسلام يعارض تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وقال مفتي مصر السابق علي جمعة إنه "ممنوع ومحظور". وأصدرت مصر قانونًا يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وأزال حظر وزارة يونيو 2007 ثغرة تسمح للفتيات بالخضوع لهذا الإجراء لأسباب صحية[1].

أما قانونيًا وتشريعيًا، فقد تضمن قانون العقوبات أحكامًا تشمل "الجرح" و"التسبب في ضرر متعمد يؤدي إلى الموت"، إضافة إلى قرار وزاري يحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي شهر ديسمبر من عام 1997، أيَّدت محكمة النقض (أعلى محكمة استئناف في مصر) حظرًا حكوميًا على الممارسة التي تنص على أن الذين لم يمتثلوا سيخضعون لعقوبات جنائية وإدارية. وفي أول محاكمة في مصر لارتكاب ختان الإناث، برَّأت رجلين في نوفمبر 2014؛ وأُمر الطبيب بدفع تعويض لأم الفتاة، وفي عام 2015، بعد الاستئناف، حكم على الطبيب بأكثر من عامين في السجن، وحكم على الأب بالسجن مدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، في 30 أيار/ مايو 2018.

ومن منظور التشريع الإسلامي، فقد أعادت دار الإفتاء المصرية، عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، نشر فتوى خاصة بحكم ختان الإناث تحت عنوان "ختان الإناث ومسئولية الطبيب الذي يقوم به"، وقالت الدار:

---

[1] رأي دار الإفتاء المصرية بشأن ختان الإناث:
https://www.facebook.com/EgyptDarAlIfta/posts/3269853756377717/?locale=ar_AR
https://gate.ahram.org.eg/News/2573085.aspx

"الممارسة المعروفة بـ "ختان الإناث" محرَّمة شرعًا ومُجرَّمة قانونًا، ولا يجوز الإقدام ولا الإعانة عليها بحال؛ لثبوت ضررها الطبِّي والنفسي والاجتماعي الجسيم؛ ومن ثم يحرُم الإقدام على ممارستها من قِبل الطبيب أو غيره أو الإعانة عليها".

وقد كان خطاب رفض الختان أكثر قوة بعد أن أكدت نقابة الأطباء رفضها التام ومناهضتها لختان الإناث الذي يسبِّب مضاعفات عضوية ونفسية للإناث، وذلك في اليوم الوطني لمناهضة ختان الإناث الذي بدأت مصر الاحتفال به يوم 14 يونيو من كل عام، وذلك بعد وفاة الطفلة "بدور" في هذا اليوم عام 2007 بمحافظة المنيا بعد إجراء طبيبة عملية ختان لها.

وقد التقى الخطاب النسوي مع خطاب المنظمات الحقوقية المعنية بشئون المرأة، سواء رسمية أو غير رسمية، في ممارسة دور توعوي للمرأة تجاه مشكلاتها وقضايا، في مقدمتها قضية ختان الإناث، ونظَّمت هذه المنظمات عددًا من الندوات والمنتديات التعريفية التي استهدفت بثّ الوعي بخطورة هذه الظاهرة، لاسيما في المناطق الريفية وبين الأقل تعليمًا وحديثي الزواج.

ويحمل هذا الخطاب بصورة شديدة على أي سلطة قريبة أو بعيدة تضع المرأة في هذا الموقف، الذي وصفه بـ"المشين"، ويصل أحيانًا إلى اتهام هذه السلطة بـ"الفاشية"، لأنها تغتصب لنفسها حق التقرير نيابة عن المرأة، وتستغل جهل المرأة أو صغر سنها لإجبارها على التضحية بجزء من جسدها بغير رضاها أو دون وعي منها.

وقد كانت الصورة أحد المكونات شديدة الأهمية في هذا الخطاب النسوي، فجرى توظيفها في كثير من المنشورات المُندرجة تحت هذا الهاشتاج لتضيف إلى دلالة النص دلالة رمزية أحيانًا صراحة، وفي أحيان أخرى بشكل ضمني. فصورة المرأة تكاد تكون ثابتة في أغلب الخطاب النسوي بشكل عام، أو بمناهضة مشكلاتها بشكل خاص.

ويرى الذين يتبنون هذا الخطاب المناهض أن النتيجة المباشرة له كانت إدراج فقرة في الدستور المصري عام 2014 تلزم الدولة بمناهضة كل أشكال العنف ضد المرأة. ثم في يونيو 2014، صدور قانون يُجرِّم التحرش وينص على عقوبات رادعة للمتحرشين. وفي عام 2016، صدور قانون يُغلِّظ عقوبة ختان البنات. هذا على المستوى العملي والتغييرات التي حدثت على الأرض بفعل ضغط الخطابات النسوية المناهضة للعنف ضد النساء. ومن ثم يتعامل أصحاب هذا الخطاب كونهم انتصروا في معارك المرأة وقضاياها، وأن عليهم مواصلة الجهد للقضاء على كل أشكال ومواطن امتهان المرأة المصرية.

ثالثًا: الخطاب الموجَّه للمرأة والخطاب الموجَّه للسلطة

من حيث المستهدفين بالخطاب، يمكن تقسيمهم إلى فئتين، هما: المرأة المصرية ذاتها أساس هذا الخطاب واهتمامه وقبلته، على اختلاف سنها أو نوع تعليمها أو مستواها الاقتصادي الاجتماعي، أو غير ذلك من سماتها السكانية. أما الفئة الأخرى فهي السلطة أيًا كان موقعها من المرأة، وسواء أسرية أو دينية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها.

- **الخطاب الموجّه للمرأة:**

تراكمت المنشورات التي اتَّجه محتواها إلى المرأة ذاتها؛ مُشكِّلَة بدورها خطاباً نسوياً توعوياً يستهدف عقل المرأة من خلال تزويدها بمعارف ومعلومات، وتغذيتها بأفكار ومفاهيم من شأنها تعزيز وعيها القانوني والسياسي والشرعي، ويستحثها للدفاع عنه والحفاظ عليه، ويرشدها إلى الوسائل المُساعدة التي يُمكنها استخدامها، أو الجهات الفاعلة التي لها أن تلجأ إليها إذا انتُقصَت حقوقها أو أُهدرت أُسرياً أو مجتمعياً، ومن ثم يمكن عدّه خطاباً استنهاضياً للمرأة.

وبرز في هذا النوع من الخطاب التوجَّه إلى المرأة ذاتها بدعوة تقبل الذات، وحب النفس كما هي لا كما يراها الآخرون؛ إذ تمتلك كل امرأة المقومات الإنسانية التي تجعلها جديرة بأن تحيا حياة سعيدة، وعليها أن تكون واعية لهذه المقومات بالبحث عنها في شخصيتها وخصالها، ثم استثمارها والعمل على تنميتها، وألا تجعل حياتها مُرتهنة بآخر يتخذ لها القرار، أو يساعدها على معرفة طموحها، أو الاستفادة من قدراتها. فهو هنا يخاطب أنثى تميل في الغالب لأن تكون ذات خبرات حياتية محدودة وفي حاجة إلى من يوجهها توجيها إيجابياً، بما يدعم كينونتها الأنثوية، لا أن يقضي عليها، ويفضي بها إلى أن تكون تابعاً لأحد.

أما حين يتوجَّه هذا الخطاب النسوي إلى المرأة، الابنة أو الأخت أو الزوجة، فإنه يقدِّم لها معارف تتعلق بطرق التصرف حال تعرضها لعنف أسري؛ إذ هي تحتاج في هذه الحالة إلى دعم نفسي يساعدها على تخطي موقف العنف، كما قد تحتاج إلى دعم مادي وقانوني لو استلزم الأمر اللجوء لإجراءات قضائية.

ومن الأماكن التي أشار إليها هذا الخطاب مراكز استضافة المرأة المُعنَّفة، ويبلغ عددها 8 مراكز على مستوى الجمهورية، تابعة للتضامن وتخدم جميع أنحاء الجمهورية بمحافظات «القاهرة، والجيزة، والقليوبية، والدقهلية، والإسكندرية، والفيوم، وبني سويف، والمنيا»، وجميعها تستضيف الفتاة أو المرأة التي تعرضت لأي نوع من أنواع العنف، سواء كان جسدياً أو جنسياً أو نفسياً، وأطفالها من الإناث أو الذكور حتى سن 12 سنة، وكذلك الناجيات من الاتِّجار بالبشر، والمرأة ذات الإعاقة التي تقدر على خدمة نفسها، وتحُدِّد المنشورات طرق الوصول لهذه المراكز، والمستندات المطلوبة، ومدة الاستضافة، والخدمات المُقدَّمة من خلالها.

كما تشبَّعت بعض منشورات هذا الخطاب بفكر التمكين الاقتصادي للمرأة، فأشارت إلى مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام 2020 – 2022"، وهي منحة كندية مقدمة لجمهورية مصر العربية، تتولاها هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة ووزارتي الصناعة والتجارة، وتستهدف زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتمكينها من خلال التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وترويج ثقافة ريادة الأعمال للمرأة المصرية في قطاعات مختلفة، منها الأعمال التجارية الزراعية والتكنولوجيا للإسهام في خلق فرص عمل مناسبة للمرأة في هذه القطاعات، وكذلك دعم وتحسين أداء المجموعات الإنتاجية لضم مزيد من العمالة من النساء، وزيادة فرص توظيف المرأة، وزيادة فرص حصول رائدات الأعمال على الخدمات المالية وغير المالية وفقًا لاحتياجاتهن.

وحَرِص الخطاب النسوي على صحة المرأة البدنية، وأبرزت منشوراته أهمية المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، وهي تهدف إلى إتاحة الكشف المبكر عن سرطان الثدي، والكشف عن الأمراض غير السارية (السكري، وضغط الدم، وقياس الوزن والطول، وتحديد مؤشر كتلة الجسم، ومستوى الإصابة بالسمنة أو زيادة الوزن)، فضلًا عن الاهتمام بالصحة الإنجابية للسيدات، وتشمل الفحص وتقديم التوعية للسيدات من سن 18 بالمجان، وخلالها تم فحص 20 مليون و839 ألفًا و336 سيدة منذ انطلاق المبادرة، وتوفير خدمات الفحص للسيدات بالمبادرة من خلال 3 آلاف و538 وحدة صحية على مستوى محافظات الجمهورية، فضلًا عن 114 مستشفى لتقديم الخدمة الطبية للسيدات اللاتي تتطلب حالاتهن إجراء فحص متقدم.

وفي حالة المرأة التي ليس من طلاقها بُدٌّ، فقد ظهر الحرص على تعريفها بالتصرف القانوني عند الطلاق، وهو ما وضح من خلال توعيتها بأنواع الضرر الذي يمكن أن يقع عليها، وهي كثيرة، ويجب تحديد نوع الضرر الواقع على الزوجة إذا كان الضرر يتمثل في الإساءة، بما لا يتناسب مع أمثالها، سواء التعدي بالإهانة أو الإيذاء الجسدي، أيضًا هجر الزوج زوجته، أو الغياب بالسفر خارج البلاد مدة سنة، أو عدم الإنفاق، أو الزواج بأخرى. كما حدَّدت بعض المنشورات صور إثبات الضرر بجميع طرق الإثبات، سواء بشهادة الشهود، أو مستندات، مثل المحاضر أو دعاوى أو قضايا أخرى، أو أية طريقة أخرى، ويكون الحكم إما برفض الدعوى إذا عجزت الزوجة عن إثبات الضرر

الواقع عليها، أو بقبول الدعوى وتطليق الزوج طلقة بائنة للضرر مع حصوله على حقوقها.

وقد حملت المنشورات شرحًا وافيًا لحقوق المرأة بعد الطلاق، من تمكين بمسكن الزوجية خلال فترة العدة مع عدم وجود أولاد، أما في حالة وجود أولاد فتستمر بالتمكين من مسكن الحضانة إلى حين بلوغ أصغر طفل أقصى سن للحضانة، هذا بخلاف مؤخر الصداق، ونفقة المتعة، ونفقة العدة.

ومن ثم، يمكن وصف هذا النوع من الخطاب بأنه خطاب الذات للذات، ففيه تتوجه المرأة بخطابها إلى المرأة بُغية الحفاظ على إنسانيتها، وصيانة كرامتها، وحفظ حقوقها أيًا كان نوع هذه الحقوق.

- **الخطاب الموجّه للسلطة:**

كانت السلطة، وتبقى، مسألة مُعقَّدة ومزعجة للخطاب النسوي بكل تصنيفاته، فقد دينت السلطة كقوة تُمارس عن طريق الهيمنة والاستغلال بما لما من تأثيرات في جميع جوانب الميادين العامة والخاصة.

وتعرَّض هذا النمط من الخطاب النسوي إلى السلطة بصفتها حلقة مفرغة تدور فيها المرأة، وحدد لنفسه هدفها في مساعدة المرأة على كسرها عبر توجيه رسائلها، سواء بشكل صريح أو غير مباشر، إلى أنواع السلطات المختلفة.

وأولى السلطات التي وجهت منشورات هذا الخطاب رسائلها إليها كانت السلطة الأبوية داخل الأسرة، فذكرت أن المرأة يتسلط عليها في كثير من الأحيان، ويصادر قرارها، ويحدد لها اختياراتها، الوالدان (الأب/ الأم)، أو الإخوة الأكبر (وربما الأصغر)، أو الأعمام، وجميعهم باستثناء الأم من الذكور الذي تتلبسهم روح الوصاية في الأمور ذات الصلة بالمرأة. ويتجه الخطاب في هذه الحالة قاصداً تفكيك فكرة الوصاية، عبر تأكيد تساوي الرجل والمرأة في القدرات العقلية، ومن ثمَّ في أهلية التصرف واتخاذ القرارات، وحين تحتاج المرأة إلى المعونة، فإنها تقرر من تلجأ إليه، ومن ثمَّ يكون الخطاب كاشفًا سوءات الفكر الذكوري، وناعيًا عليه.

وكان لسلطان العادات والتقاليد نصيب من اهتمامات الخطاب النسوي، فقد اتخذ هذا الخطاب موقف الضد من كل الموروثات الثقافية التي تجور على حقوق المرأة، وتأبي لها إلا أن تكون ظلًا تابعًا للرجل، تأتمر بأمره، وتنحني لإرادته، حتى تشربتها المجتمعات، وتناقلتها الأجيال، وقد شكَّلت هذه العادات مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي اتخذت بُعدًا قيميًا دينيًا طُبقت على المرأة فقط، ومن بينها: الفضيلة (أو الشرف)، التي ارتبطت بالدرجة الأولى "بجسد المرأة"، فسيطرت فكرة امتلاك الرجل للمرأة، وجعلها ملكًا من ممتلكاته الثمينة الخاصة، دون الالتفات بتاتًا إلى أن فضيلة المرأة نفسها أو شرفها يتمثل أيضًا في والدها وزوجها وولدها، وصار الانفكاك من هذه الموروثات يقتضي ما أسماه هذا الخطاب "ثورة ثقافية"، يجب أن يكون لمؤسسات الدولة المعنية من تعليم وثقافة وغيرها دور فيه.

أيضًا، مثَّلت السلطة السياسية أحيانًا هاجسًا أثار قلق بعض النسويات، فحملت منشوراتهن على فيسبوك خطابًا يُثني على ما تم من خطوات باتجاه تمكين المرأة، واسترجاع كثير من حقوقها التي لم تكن تعبأ بها أنظمة سابقة، غير أنه يعيب عليها تأخر هذه القرارات، وصدورها بعد مناشدات طويلة، وإسناد تنفيذها إلى ذكور قد يكونون غير مؤمنين بمظلومية المرأة مع توافر النساء القادرات على أداء هذه المهمة.

وتطرقت بعض الخطابات النسوية لسلطان رجال الدين، لاسيما في المجتمعات الإسلامية، فالدين –بحسب هذه الخطابات– يجري توظيفه لاستكمال هدر حقوق المرأة

والاستعلاء عليها، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا لحقوق المرأة، بل لوجودها ذاته، بما أن الدين في مجتمعاتنا يُشكِّل المادة الدافعة والمُحَفِّزة للمنظومة القيمية الحياتية والتصور الكوني للوجود، ومن ثمَّ يُشكِّل جوهر العمل والسلوك المجتمعي في مجتمعاتنا.

غير أن بعض هذا الخطاب اصطبغ بمفاهيم "كولونيالية" عن المجتمعات الإسلامية بوصفها مجتمعات تتسم بالعنف وعدم احترام حقوق النساء، وروّج لسرديّة ثقافية تفسّر الظواهر والأحداث انطلاقًا من اعتقادات أيدلوجية، فحملت عباراته ومفرداته صيغة هجومية أحيانًا، وتهكمية أحيانًا أخرى، واشتبكت مع ما وصفته بأنه تعاليم دينية قيَّدت المرأة، ودخلت في تنازعات تأويلية لبعض النصوص، وصلت حدّ التراشق والاتهام الإيماني، وبشكل دعا بعض المُعلقين على منشورات هذا الخطاب إلى عدّه متصادمًا مع الدين.

خلاصة الدراسة:

كان للخطاب النسوي الرقمي، وفق هذه الدراسة، طبيعة نصية في الأغلب، كما اتخذ في بعض الأحيان شكلًا صوريا، وربما تكاملت الصورة مع النص لتعضيد رسالته وتعزيز مراميه. وأظهر التحليل أنه لا يوجد خطاب واحد؛ بل جملة من الخطابات النسوية، أمكن تصنيفها إلى خطاب فعل وخطاب رد فعل، وخطاب الدعم وخطاب المناهضة، وخطاب موجَّه للمرأة وخطاب موجَّه للمجتمع، دون أن يمنع هذا التصنيف اتخاذ الخطاب الواحد أكثر من نمط؛ إذ مثلًا قد يكون فاعلًا وداعمًا وموجهًا للمرأة في المنشور نفسه، وهكذا.

وحاولت عبر هذه الخطاب أن تؤسس خطابها الثقافي الخاص، بعيدًا عن النسق الذكوري المهيمن، وكانت قضيتها المركزية حقوقية، فدافعت عن حقوق المرأة أيا كانت هذه المرأة، ومهما تنوعت هذه الحقوق، وناهضت كل ما يعطل المرأة عن بلوغ حقوقها. وتصدت لكل أشكال السلطة المعرقلة لمسيرة المرأة المجتمعية، حتى بدا الخطاب النسوي تصادميًا في بعض الأحيان، لكن عمله على رفع الوعي خلق له رصيدًا مُعتبرًا لدى متابعيه كما ظهر في تعليقاتهم.

غير أنه لا مفر هنا من الإقرار بأن الدولة، ومعها منظمات المجتمع المدني المصرية، قد أسهمت منذ وقت قريب في التوعية بمشكلة العنف ضد المرأة في المجال الخاص والعام، وإحياء النقاش العام حوله، مع الدفع بعدة خطوات واستراتيجيات وسياسات لمواجهة العنف بأشكاله المختلفة: من عنف جنسي، وعنف في المجال العام،

والعنف الأسري، بخاصة مع ثبوت تفاقمه بعد أزمة فيروس كورونا؛ لكن أتت حادثة نيرة أشرف كجريمة قتل بسبب رفض شريك محتمل، تجليا محليا لمشكلة femicide العالمية.

وأظهرت حادثة مقتل نيرة أشرف إشكالية مفهوم الرضا في العلاقات، سواء علاقات الزواج أو العلاقات العاطفية، فأساس الحادثة فكرة القتل عقابا للمرأة لرفضها الارتباط، وتجلّي منطق العقاب على الرفض بشكل ظاهر في الجدل في وسائل التواصل الاجتماعي حول صدور حكم الإعدام للقاتل، وتصويره على أنه شخص محترم مجتهد في دراسته، لدرجة انتشار هاشتاج لا يراه مُجرمًا بل ضحية امرأة استغلته وآذته نفسيا.

كما ربط البعض الحادثة بغياب ثقافة قبول الرفض في العلاقات؛ ذاكرين على الأخصّ أغنية إشكالية يظهر فيها صوت رجل غاضب من امرأة بسبب رفضها له وتحمل لهجة تهديدية أو انتقامية. وإن غلبت على التحليلات علاقة سببية بين العنف والمنتجات الثقافية، فالأكثر وقعًا أنّ هذه المنتجات تعبير عن وجود هذا التصوّر العنيف والانتقامي للمرأة التي ترفض العلاقة وليس سببه. وتربط أدبيات علم النفس فكرة العقاب على الرفض بطريقة تربية الأبناء وبناء الشخصية الذكورية بشكل ينتج ذاتًا متضخّمة وشعورا بالاستحقاق.

مراجع الدراسة:

(1) هند فؤاد (2022). العنف ضد المرأة في أماكن العمل والدراسة: تصورات وخبرات وآليات المواجهة، في: **العنف ضد المرأة: الأبعاد وآليات المواجهة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، ط1، القاهرة، ص 183.

(2) عبير صالح (2022). العنف الزوجي ضد المرأة: محافظات التدخل نموذجًا، في: **العنف ضد المرأة: الأبعاد وآليات المواجهة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، ط1، القاهرة، ص 89.

(3) سحر الشنيطي، ملكي الشرماني (2008). محاربة العنف ضد المرأة في العمل: دراسة تحليلية ثانوية، **مركز البحوث الاجتماعية**، القاهرة، الجامعة الأمريكية.

(4) راغب ملي (2022). النسوية الرقمية العربية قضية لا ترند، **متاح على**: https://www.alaraby.co.uk/blogs/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AF

(5) راغب ملي، **مرجع سابق.**

(6) Prarthana Parmar (2021). "Feminist activism on digital platforms in India", **a thesis Submitted in partial fulfillment of the requirement of BA Journalism & Mass Communication program of Navrachana University during the year 2018-2021**

7(Donato, S. (2020). Gender-based Violence against Women in Intimate and Couple Relationships. The Case of Spain and Italy during the COVID-19 Pandemic Lockdown. **Italian Sociological Review**, 10 (3S), 869-887]
Retrieved from [http://dx.doi.org/10.13136/isr.v10i3s.402]

8 Ji-Yeong Yun (2020). Feminist Net-Activism as a New Type of Actor-Network that Creates Feminist Citizenship", **Asian Women**, December 2020, Vol. 36, No. 4, pp. 45-65, https://doi.org/10.14431/aw.2020.12.36.4.45.

(9)Siyuan Yin & Sun Yu (2020). Intersectional digital feminism: assessing the participation politics and impact of the MeToo movement in China, **Feminist Media Studies**, DOI: 10.1080/14680777.2020.1837908

(10)Alexis Ann Hargesheimer (2020). Say It Louder for the People in the Back!": Analyzing the Power of Anti-rape Feminist Digital Activism", **Honors Thesis Appalachian State University Submitted to the Department of Communications and The Honors College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Science** May, 2020.

(11) Jiang Chang & Hao Tian (2020): Girl power in boy love: Yaoi, online female counterculture, and digital feminism in China, **Feminist Media Studies**, DOI:10.1080/14680777.2020.1803942

(12) Md. Noman AH, Ismail MN, Griffiths MD, Pervin S. (2020).The Detrimental Effects
of the COVID-19 Pandemic on Domestic Violence Against Women, **Journal of Psychiatric Research,** https://doi.org/10.1016/j.jpsychires.2020.12.057.

(13)Shruti Jain (2020). The Rising Fourth Wave: Feminist Activism and Digital Platforms in India, **ORF Issue Brief No. 384**, July 2020, Observer Research Foundation.

14 Gilang Desti Parahita (2019). The Rise of Indonesian Feminist Activism on Social Media", **Journal of Komunikasi Ikatan Sarjana Komunikasi Indonesia**, Vol.4 (2), 2019, 104-115.

(15)Mumbi Makena Kanyogo (2019). Tweeting Feminism: African Feminisms, Digital Counter publics and The Politics of Gendered Violence", **A thesis submitted to the Department of Gender, Sexuality and Feminist Studies for Graduation with Distinction** , Duke University , Durham, North Carolina.

(16)Songul Duran, Selma Tepehan Eraslan (2019).Violence against women: **Affecting factors and coping methods for women**, Vol. 69, No. 1, January 2019.

(17)Amanda Gilbertson, Niharika Pandit, "Reporting of Violence against Women in Indian Newspapers ", **Economic & Political Weekly EPW** MAY 11, 2019 vol lIV no 19.

) [18](Arunima Kishore Das (2019). "Rethinking feminist activism in the digital era: A case study of a social media campaign from Bangladesh", **Global media journal**, Australian Edition, Volume 13 Issue 1.

)[19](Tait Brimacombe, Romitesh Kant, Glenn Finau, Jope Tarai, Jason Titifanue (2018). "A new frontier in digital activism: An exploration of digital feminism in Fiji", **Asia Pac Policy Stud**. 2018; 5:508–521.

)[20](Sue Jackson, "Young feminists, feminism and digital media", **Feminism & Psychology**, 2018, Vol. 28(1) 32–49.

)[21](Kimberly J. Lopez, Meghan L. Muldoon & Janet K. L. McKeown (2018): One Day of #Feminism: Twitter as a Complex Digital Arena for Wielding, Shielding, and Trolling talk on Feminism, **Leisure Sciences**, DOI: 10.1080/01490400.2018.1448022

) Hester Baer (2016) Redoing feminism: digital activism, body politics, and [22](neoliberalism, **Feminist Media Studies**, 16:1, 17-34, DOI: 10.1080/14680777.2015.1093070 To link to this article: http://dx.doi.org/10.1080/14680777.2015.1093070

)[23](Beverly M. Weber (2016) Kübra Gümüşay, Muslim digital feminism and the politics of visuality in Germany, **Feminist Media Studies**, 16:1, 101-116, DOI: 10.1080/14680777.2015.1093123 To link to this article: http://dx.doi.org/10.1080/14680777.2015.1093123

[24]() Aristea Fotopoulou (2014), "Digital and networked by default? Women's organisations and the social imaginary of networked feminism", **New Media & Society**, 1– 17.

) [25](Gulum Sener (N.D). Digital feminist activism in turkey, **Media@LSE Working Paper** #67.

[26]) حداد ناريمان (2019). الحركة النسوية العربية عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة في المحتوى والأثر على عينة من صفحات المرأة على فيسبوك ومستخماتها، **رسالة دكتوراة**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، شعبة علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 200-201.

[27]) **المرجع السابق نفسه**، ص 201.

([28]) حداد ناريمان، **مرجع سابق**، ص 222.

[29] شيماء أحمد فصيح عبد الرحمن السكري (206). **التعليم المستمر لتمكين المرأة الريفية في ضوء اتجاهات الحركة النسوية (تصور مقترح)، المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة**، جامعة عين شمس، ص25.

[30] **المرجع السابق نفسه**، ص26-27.

[31] شيماء أحمد فصيح عبد الرحمن السكري، **مرجع سابق**، ص31-36.

[32]حاتم سمح أبو طه (2013). أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على تناول قضايا المرأة الاجتماعية من وجهة نظر الإعلاميين في قطاع غزة، **مركز شؤون المرأة**، غزة، 2013، ص ص 8-15.

[33] نانسي السيد(2011). المرأة العربية في المواقع الاجتماعية، **مدونة ديجيتال قطر**، متاح على الرابط: http://www.digitalqatar.qa

[34] نانسي السيد، **مرجع سابق**.

[35] ديما زهير البابيدي (206). دور وسائل الإعلام الجديد في تشكيل معارف الجمهور الفلسطيني واتجاهاته نحو قضايا المرأة دراسة ميدانية في محافظات غزة، **رسالة ماجستير منشورة**، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 84.

[36] ساندي سيد عبد الفتاح، علاقة استخدام الصفحات النسائية على مواقع التواصل الاجتماعي بتطلعات المرأة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص82.

[37] النظرة العالمية لحقوق الإنسان، التقرير العالمي لعام 2011: فعالية مظهرية إساءة استخدام لغة الحوار، والتعاون، مع منتهكي حقوق الإنسان **متاح على:** https://www.hrw.org/ar/world-report/2011/country-chapters/259536

[38] ديما زهير البابيدي، **مرجع سابق** ، ص87.

[39] هناء عاشور، لامية جرمان (2017). **قضايا المرأة العربية في البرامج التلفزيونية العربية: د**راسة تحليلية لبرنامج "كلام نواعم" على قناة mbc1 في الفترة الممتدة مابين 04 ديسمبر 2016 إلى غاية 26 مارس 2017، **قسم العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي**، الجزائر، ص ص 34، 35.

[40] خديجة محمد مجرش(2013). المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية المترتبة على زواج القاصرات وسبل الحد منها، **رسالة ماجستير منشورة**، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص3.

[41]محمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 212.

[42] أشرف عبد القادر محمد فرج (2014). تحليل الخطاب الإعلامي الاجتماعي الإدراكي، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ج3، ع159، يوليو، ص 78.

References

- Fuad, H.(2022). aleunf dida almar'at fi 'amakin aleamal waldirasati: tasawurat wakhibrat waliaat almuajahati, fi: aleunf dida almar'ati: al'abead waliaat almuajahata, almarkaz alqawmia lilbuhuth alaijtimaeiat waljinayiyati, ta1, Alqahira.

-Salih, A. (2022). aleunf alzawjiu dida almar'ati: muhafazat altadakhul nmwdhjan, fi: aleunf dida almar'ati: al'abead waliaat almuajahata, almarkaz alqawmiu lilbuhuth alaijtimaeiat waljinayiyati, ta1, Alqahira.

-Alshiniti, S. (2008). muharabat aleunf dida almar'at fi aleumla: dirasatan tahliliatan thanawiatan, markaz albuhuth alaijtimaeiati, Alqahira, aljamieat Al'amrikiati.

https://www.alaraby.co.uk/blogs/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AF

([42]) Prarthana Parmar (2021). "Feminist activism on digital platforms in India", **a thesis Submitted in partial fulfillment of the requirement of BA Journalism & Mass Communication program of Navrachana University during the year 2018-2021**

d Violence against Women in Intimate and Base-) Donato, S. (2020). Gender[42](Couple Relationships. The Case of Spain and Italy during the COVID-19 Pandemic Lockdown. **Italian Sociological Review**, 10 (3S), 869-887]

Retrieved from [http://dx.doi.org/10.13136/isr.v10i3s.402]

[42] Ji-Yeong Yun (2020). Feminist Net-Activism as a New Type of Actor-Network that Creates Feminist Citizenship", **Asian Women**, December 2020, Vol. 36, No. 4, pp. 45-65, https://doi.org/10.14431/aw.2020.12.36.4.45.

([42])Siyuan Yin & Sun Yu (2020). Intersectional digital feminism: assessing the participation politics and impact of the MeToo movement in China, **Feminist Media Studies**, DOI: 10.1080/14680777.2020.1837908

)[42](Alexis Ann Hargesheimer (2020). Say It Louder for the People in the Back!": Analyzing the Power of Anti-rape Feminist Digital Activism", **Honors Thesis Appalachian State University Submitted to the Department of Communications and The Honors College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Science** May, 2020.

([42]) Jiang Chang & Hao Tian (2020): Girl power in boy love: Yaoi, online female counterculture, and digital feminism in China, **Feminist Media Studies**, DOI:10.1080/14680777.2020.1803942

([42]) Md. Noman AH, Ismail MN, Griffiths MD, Pervin S. (2020).The Detrimental Effects

of the COVID-19 Pandemic on Domestic Violence Against Women, **Journal of Psychiatric Research,** https://doi.org/10.1016/j.jpsychires.2020.12.057.

)[42](Shruti Jain (2020). The Rising Fourth Wave: Feminist Activism and Digital Platforms in India, **ORF Issue Brief No. 384**, July 2020, Observer Research Foundation.

[42] Gilang Desti Parahita (2019). The Rise of Indonesian Feminist Activism on Social Media", **Journal of Komunikasi Ikatan Sarjana Komunikasi Indonesia**, Vol.4 (2), 2019, 104-115.

)[42](Mumbi Makena Kanyogo (2019). Tweeting Feminism: African Feminisms, Digital Counter publics and The Politics of Gendered Violence", **A thesis submitted to the Department of Gender, Sexuality and Feminist Studies for Graduation with Distinction** , Duke University , Durham, North Carolina.

) [42](Songul Duran, Selma Tepehan Eraslan (2019).Violence against women: **Affecting factors and coping methods for women**, Vol. 69, No. 1, January 2019.

[42]( )Amanda Gilbertson, Niharika Pandit, "Reporting of Violence against Women in Indian Newspapers ", **Economic & Political Weekly EPW** MAY 11, 2019 vol lIV no 19.

) [42](Arunima Kishore Das (2019). "Rethinking feminist activism in the digital era: A case study of a social media campaign from Bangladesh", **Global media journal**, Australian Edition, Volume 13 Issue 1.

)[42](Tait Brimacombe, Romitesh Kant, Glenn Finau, Jope Tarai, Jason Titifanue (2018). "A new frontier in digital activism: An exploration of digital feminism in Fiji", **Asia Pac Policy Stud**. 2018; 5:508–521.

)[42](Sue Jackson, "Young feminists, feminism and digital media", **Feminism & Psychology**, 2018, Vol. 28(1) 32–49.

)[42](Kimberly J. Lopez, Meghan L. Muldoon & Janet K. L. McKeown (2018): One Day of #Feminism: Twitter as a Complex Digital Arena for Wielding, Shielding, and Trolling talk on Feminism, **Leisure Sciences**, DOI: 10.1080/01490400.2018.1448022

) Hester Baer (2016) Redoing feminism: digital activism, body politics, and [42](neoliberalism, **Feminist Media Studies**, 16:1, 17-34, DOI: 10.1080/14680777.2015.1093070 To link to this article: http://dx.doi.org/10.1080/14680777.2015.1093070

)[42](Beverly M. Weber (2016) Kübra Gümüşay, Muslim digital feminism and the politics of visuality in Germany, **Feminist Media Studies**, 16:1, 101-116, DOI: 10.1080/14680777.2015.1093123 To link to this article: http://dx.doi.org/10.1080/14680777.2015.1093123

[42]() Aristea Fotopoulou (2014), "Digital and networked by default? Women's organisations and the social imaginary of networked feminism", **New Media & Society**, 1– 17.

) [42](Gulum Sener (N.D). Digital feminist activism in turkey, **Media@LSE Working Paper** #67.

- Haddad, N. (2019). alharakat alnasawiat alearabiat eabr shabakat mawaqie altawasul alaijtimaeii: dirasatan fi almuhtawaa wal'athar ealaa eayinat min safahat almar'at ealaa fisbuk wamustakhdamatiha, risalat dukturati, kuliyat aleulum al'iinsaniat waleulum alaijtimaeiati, shuebat eulum al'iielam walaitisali, jamieat Muhamad bin khaydar, Biskra, Aljazayir.

-Alsukari, S. (206). altaelim almustamiru litamkin almar'at alriyfiat fi daw' aitijahat alharakat alnasawia (tasawur muqtarah), almutamar alsanawii alraabie eashr: min taelim alkibar 'iilaa altaealum madaa alhayaat liljamie min 'ajl tanmiat mustadamatin, jamieat Ain shams.

-'Abu Taha, H. (2013). 'athar aistikhdam shabakat altawasul alaijtimaeii ealaa tanawul qadaya almar'at alaijtimaeiat min wijhat nazar al'iielamiiyn fi qitae Gaza, markaz shuuwn almar'ati, Gaza.

http://www.digitalqatar.qa

-Albabidi, D. (206). dawr wasayil al'iielam aljadid fi tashkil maearif aljumhur alfilastinii waitijahatih nahw qadaya almar'at dirasatan maydaniatan fi muhafazat ghazat, risalat majistir manshurti, aljamieat al'iislamiat bi Gaza, Filastin.

-Abd Alfataah, S. (2016). ealaqat aistikhdam alsafahat alnisayiyat ealaa mawaqie altawasul alaijtimaeii bitatalueat almar'at Almisriati, risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira.

:https://www.hrw.org/ar/world-report/2011/country-chapters/259536

-Ashour, H. (2017). qadaya almar'at alearabiat fi albaramij altilfizyuniat alearabiati: dirasat tahliliat libarnamaj "kalam nawaeima" ealaa qanaat mbc1 fi alfatrat almumtadat mabyn 04 disambir 2016 'iilaa ghayat 26 mars 2017, qism aleulum al'iinsaniati, jamieat Om Albawaqi, Aljazayar.

-Mijarsh, K. (2013). almushkilat aliajtimaeiat walnafsiat walsihiyat almutaratibat ealaa zawaj alqasirat wasubul alhadi minha, risalat majistir manshurat, qism aldirasat alaijtimaeiati, jamieat almalik Saeud, Alsaeudiat.

-Faraj, A. (2014). tahlil alkhitab al'iielamii alaijtimaeii al'iidraki, majalat kuliyat altarbiati, jamieat Al'azhar, 159(3).

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Deputy Editor-in-chief: Dr. Ahmed Salem

Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar

- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi

- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada

- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 66 July 2023 - part 3

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.